

دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص واكتشاف عمليات الغش والاحتيال المالي: مراجعة للأدبيات

د. نجيب محمد حمودة مسعود

قسم المحاسبة والمالية - جامعة الخليج الطبية - الإمارات العربية المتحدة

najeb2000@gmail.com

تاريخ النشر: 2022.12.30

تاريخ القبول: 2022.10.23

تاريخ الاستلام: 2022.09.04

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم مقترح لفهم دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص واكتشاف عمليات الغش والاحتيال المالي وفقاً للدراسات الأدبية في هذا المجال. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استعراض منهجية الدراسة بناءً على مقترحات دراسات المحاسبة القضائية لاستكشاف الثغرات ذات الصلة بالوضع الحالي والمستقبلي لتعليم ومهنة المحاسبة القضائية. توصلت نتائج الدراسة إلى هناك زيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية واستجابة لذلك بدأت المحاسبة القضائية في الظهور بهدف الكشف عن عمليات الغش والاحتيال والوقاية منه مستقبلاً، مما أدى إلى تطور المحاسبة القضائية بشكل كبير وتحولها إلى مهنة مستقلة بحد ذاتها. كما توصلت إلى أن خدمة دعم التقاضي كشاهد خبير له دور كبير في فعالية التدقيق القضائي كأداة للكشف عن الأنشطة الإحتيالية والوقاية منها. ومع ذلك، فإن المحاسبة القضائية تعاني من عدم وجود إنفاق حول كيفية تدريس المحاسبة القضائية في المؤسسات التعليمية والمهنية، ونقص المجالات العلمية البحثية المتخصصة في هذا المجال، وسوء فهم لهدفها الأساسي والجوهري فيما يتعلق بالمعرفة والخبرة العملية وسمعة المهنة، والإعتراف العام، ونقص المدربين والممارسين والمؤهلين تأهيلاً عالياً. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل وتطوير مقررات برامج المحاسبة في الجامعات والمعاهد المتخصصة عن طريق إضافة مقررات جديدة تغطي مهارات ومعارف المحاسبة القضائية، وكذلك فتح المجال لزيادة تكثيف الدورات التدريبية والمهنية المتخصصة في مجال المحاسبة القضائية لتزويد المدققين بالمعرفة الشاملة. أيضاً من المتوقع أن يكون لهذه الدراسة تأثير على السياسة المستقبلية لصناع القرار والتي تساهم في نهاية المطاف في تحسين الأعمال التجارية والمساهمة في تطور التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل على محاربة الغش والاحتيال والفساد المالي داخل المؤسسات والشركات والحد منه.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، التعليم والمهنة، الغش والاحتيال، الفساد المالي والإداري.

Abstract

The study aimed to present a proposal to understand the role of forensic accounting as an effective educational and professional tool in diagnosing and detecting fraud and financial fraud, according to literary studies in this field. To achieve the goal of the study, the study methodology was reviewed based on the proposals of forensic accounting studies to explore the gaps related to the current and future status of forensic accounting education and profession. The results of the study concluded that there is an increased demand for forensic accounting services, and in response to this, forensic accounting began to emerge with the aim of detecting and preventing fraud and fraud in the future, which led to the development of forensic accounting significantly and its transformation into an independent profession in itself. It also found that the litigation support service as an expert witness has a significant role in the effectiveness of judicial audit as a tool for detecting and preventing fraudulent activities.

However, forensic accounting suffers from a lack of agreement on how forensic accounting is taught in educational and professional institutions, a lack of scientific research journals specialized in this field, a misunderstanding of its basic and intrinsic purpose with regard to knowledge, practical experience, reputation of the profession, public recognition, and a lack of trainers and practitioners and highly qualified. The study recommended the necessity of amending and developing accounting programs courses in universities and specialized institutes by adding new courses covering forensic accounting skills and knowledge, as well as opening the way for further intensification of specialized training and professional courses in the field of forensic accounting to provide auditors with comprehensive knowledge. It is also expected that this study will have an impact on the future policy of decision-makers, which ultimately contribute to improving business, contributing to the development of social and economic development, and working to combat and reduce fraud, fraud and financial corruption within institutions and companies.

Keywords: forensic accounting, education and profession, fraud, financial and administrative corruption.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

إن الإحتيال أحد أوجه الفساد التي يمكن أن يرتكب من موظف أو قسم أو فرع من فروع المؤسسة وبما أن التدقيق المالي أي (المدقق التقليدي) أصبح لا يستطيع القيام بفحص واكتشاف الغش والإحتيال وما يليه من إجراءات (التقاضي أو التحقيق) ونظراً لتوسع حالات الإحتيال وتطورها نتيجة البيئة المحاسبية

المحوسبة وما تحتاجه من مهارات خاصة لفحص الإحتيال أصبح التوجه باتجاه المحاسبة القضائية للقيام بذلك. حيث نمت المحاسبة القضائية نمو سريعاً في السنوات الأخيرة، وهي ليست مفهوماً جديداً حيث أثبتت الأدلة أن المهنة كانت موجودة منذ فترة زمنية طويلة على الرغم من أنها لم تكن معترف بها في بعض البلدان حتى الآن. وعلى الرغم من وجود مراجعات سابقة لأدبيات المحاسبة القضائية (Botes & Saadeh, 2017; Tiwari & Debnath, 2018; 2018)، فمن المهم فهم العوامل التي تؤثر على مهنة المحاسبة القضائية من ناحيتين الإيجابية والسلبية. ونظراً لأهمية دور المحاسبة القضائية المؤثر إيجابياً تم زيادة عدد الدراسات المهمة بأدبيات المحاسبة القضائية في السنوات القليلة الماضية (Ozili, 2020; Honigsberg, 2020; Ramos et al., 2019). كانت هذه الزيادة مدفوعة بالتطبيقات العملية والتجريبية المهمة للمحاسبة القضائية للشركات وأصحاب المصلحة (Sahdan et al., 2020; Yang & Lee, 2020)، فضلاً عن القلق المتزايد بشأن زيادة معدل جرائم الغش والإحتيال بعد أن تفاقمت أضرار التلاعب في قوائم الشركات تجاه المجتمع والتنمية الإقتصادية (Abdullahi & Mansor, 2019; Ramos et al., 2019; Blythe & Goodpasture, 2019). وفي هذا السياق، هناك أدلة من الدراسات السابقة على أن معظم الأحداث والقضايا الإحتيالية التي تحدث في المنظمة أو الشركة لا يتم الكشف عنها من قبل المحاسبين أو المدققين بل من قبل الموظفين والمدراء، فمثلاً ما نسبته 20% يتم اكتشافه من قبل الإدارة، و40% من قبل الموظفين، و25% من قبل المدققين الداخليين، و10% من قبل المدققين الخارجيين، و5% يتم اكتشافه بمحض الصدفة (Singleton, 2006). وتقدر جمعية مدققي الإحتيال المعتمدين (ACFE) في تقريرها لعام 2016 المقدم إلى الأمم المتحدة بشأن الإحتيال المهني وسوء المعاملة أن المؤسسات تخسر ما يقارب من 5% من الإيرادات في أي سنة من السنوات بسبب الإحتيال، مما يؤدي إلى خسارة إحتيال تقدر بنحو 3.7 تريليون دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم. من المهم أن ندرك أن الإحتيال يؤثر بشكل مباشر على أرباح الشركة. على سبيل المثال، تتطلب قضية إحتيال في إحدى الشركات الأمريكية ما قيمة 100000 دولار أمريكي بهامش ربح 10% من الإيرادات الإضافية بقيمة مليون دولار أمريكي لتعويض الخسارة (Tschakert et al., 2006).

وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة للبحث عن آليات ووسائل حديثة لمواجهة كل من الغش والإحتيال والفساد المالي التي تعاني منه منظمات الأعمال المختلفة، وكذلك الحاجة إلى الإستعانة بخبرات متخصصة ومهارات متميزة لإبداء الرأي حول الدعاوى والمنازعات القضائية نتيجة فقداً المصداقية في المعلومات المحاسبية وإنعدام الثقة في الدور الذي يقوم به المدققون. ولذا أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك طلب متزايد على خدمات المحاسبة القضائية نتيجة زيادة ممارسة الإحتيال والتلاعب في القوائم المالية في معظم الشركات والمؤسسات حول العالم في الآونة الأخيرة. (Enofe et al., 2015) حيث تم فحص موضوعات المحاسبة القضائية من خلال مجموعة متنوعة من منهجيات الدراسات البحثية السابقة. على سبيل المثال، البيانات الأرشيفية (Grubb, 2017; Seda & Kramer, 2015) والبحوث التجريبية (Carpenter et al., 2011) وطرق البحث الإستقصائية (Hegazy et al., 2017; Domino et al., 2017; Smith & Crumpley, 2009). وفي هذا السياق، فإن المحاسبة القضائية لا تمثل فقط مجموعة كبيرة ومتنوعة من

وجهات النظر فحسب، بل تغطي أيضاً مجموعة واسعة من الأسئلة والقضايا البحثية. على الرغم من أهمية واتساع أدبيات المحاسبة القضائية، هناك حاجة إلى مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بدور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي. الهدف من هذه الدراسة هو تقديم مقترح لفهم دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي وفقاً للدراسات الأدبية في هذا المجال. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الثغرات الرئيسية في مجال المحاسبة القضائية وإقتراح الدراسات الأكاديمية والبحثية التي يحتمل أن تكون مثمرة للبحث في المستقبل.

2.1 مشكلة الدراسة:

تستمد مشكلة الدراسة من تزايد الإهتمام محلياً وعالمياً بمهنة المحاسبة القضائية والتطور المستمر لمؤهلات ومهارات المحاسب القضائي والتقنيات الحديثة والتقليدية التي يستخدمها، وإزدياد نمو وتطور الجامعات والمعاهد والأكاديميات التدريبية التي تمنح شهادة لممارسة المهنة، بالإضافة إلى تدريس مساقات المحاسبة القضائية في المناهج الجامعية لخلق المحاسب المتخصص في شؤون المحاكم والنقاضي. كما ارتبطت الجهود المبذولة لتحسين تعليم ومهنة المحاسبة القضائية بمستويات مختلفة من الدعم والفشل خلال فترات زمنية مختلفة (Arslan, 2020; Honigsberg, 2020; Crumbley, 2019; Howieson, 2018). على سبيل المثال في دراسات الأدب المحاسبي تم فحص مهنة المحاسبة القضائية وتنظيمها بما يتناسب مع إحتياجات مهنة المراجعة وتدقيق الحسابات والقوائم المالية (Alshurafat et al., 2020; Rezaee & Wang, 2019; Jones & Dosanjh-Zucker, 2018). ومع ذلك، تفقر الدراسات السابقة إلى الفهم الكامل للفوائد والعقبات التي تحول دون تبني وتعزيز مهنة المحاسبة القضائية. تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي بناءً على الأدلة التي تم جمعها عن طريق مراجعة الأدبيات المحاسبية.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المحاسبة القضائية ولفت انتباه الدارسين والأكاديميين والمتخصصين بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي. كما تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم وتطور المحاسبة القضائية.
2. بيان أهمية تضمين مواد المحاسبة القضائية في برامج المقررات المحاسبية والحاجة إليها.
3. تحديد المهارات اللازمة والواجب توافرها لأغراض تضمين وتدريس مفردات المحاسبة القضائية.
4. توضيح العلاقة بين المحاسبة القضائية والأنشطة الإحتيالية التي هي جزء من ظاهرة الفساد.
5. التوصل إلى آليات لتفعيل دور المحاسبة القضائية في التحقيق للحد من الإحتيال والفساد المالي والإداري.

4.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من دورها في الإهتمام بتطوير دور المحاسبة القضائية لمعالجة الجرائم الناتجة عن الغش والاحتيال والفساد المالي، وذلك من خلال توفر المقررات والبرامج الدراسية التي تتناول هذا الجانب سواء من الناحية المحاسبية كمهارات المحاسبة القضائية أو من ناحية التدقيق كالتدقيق القضائي وأيضاً المقررات القانونية اللازمة في هذا المجال مما يساعد على زيادة التأهيل العلمي والأكاديمي لدارسي المحاسبة بالجامعات والمعاهد المتخصصة ويمكنهم من مواكبة تتعلّق بالكشف عن الحقائق من وراء التقارير المالية المعروضة وإعطاء تقارير تنال ثقة السلطات القضائية.

5.1 منهجية الدراسة:

أفضل وصف لمفهوم منهجية هذه الدراسة بأنها دراسة مرجعية (Review Study) تستند على نتائج الدراسات المنشورة الأخرى. فالغرض أو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم مقترح لفهم دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص واكتشاف عمليات الغش والاحتيال المالي وفقاً للدراسات الأدبية في هذا المجال. وتماشياً مع أهمية وهدف الدراسة، اتخذت هذه الدراسة خطوتين في البحث عن الأبحاث العلمية والمقالات الأدبية المتعلقة بالمحاسبة القضائية. حيث تشمل الخطوة الأولى البحث عن الكلمات الرئيسية و الكلمات المفتاحية الرئيسية التي تم تضمينها وهي: المحاسبة (Accounting)، القضائية (Forensic)، المحاسبة القضائية (Forensic Accounting)، المحاسبة القضائية وشاهد الخبير (Forensic Accounting & Expert Witness)، المحاسبة القضائية والاحتيال (Forensic Accounting & Fraud)، المحاسبة القضائية وتقييم الأعمال (Forensic Accounting & Business Valuation)، المحاسبة القضائية وتكنولوجيا المعلومات القضائية (Forensic Accounting & IT Forensics).

كما تمت مراجعة قواعد البيانات التالية المتخصصة بالبحث العلمي لإستخراج الدراسات والأبحاث ذات الصلة في مجال المحاسبة القضائية على سبيل المثال: شبكة العلوم ISI (ISI Web of Science)، تايلور وفرانسيس على الإنترنت (Taylor & Francis online)؛ السفير (Elsevier)، قواعد البيانات البحثية (EBSCO)، مركز معلومات موارد التعليم إريك (Eric)، إيميرالد (Emerald)، جايسطور (J-STOR)، سكوبس (Scopus)، سبرينغر لينك (Springer Link)، مجلات ساجا على الإنترنت (SAGE Journals Online)، ومكتبة ويلي (Wiley Online). بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطوة الأولى مراجعة دوريات المحاسبة القضائية، والقضايا الخاصة بالمحاسبة القضائية، والمجلات التي تنشر أحياناً أبحاثاً في المحاسبة القضائية. بينما تشمل الخطوة الثانية البحث المتكرر عن قائمة مراجع جميع الدراسات والمقالات المحددة في الخطوة الأولى. حيث إعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الأبحاث الحديثة المنشورة باللغة الإنجليزية. ومن خلال التعمق في دور المحاسبة القضائية لهذه الدراسة، تم تحديد الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث وتحليلها وتقييمها بشكل نقدي والتي ساهمت في تعزيز أهمية ودور التعليم، وإمكانية تطبيق مهنة المحاسبة القضائية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة بالمجتمع.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الخلفية التاريخية للمحاسبة القضائية

لقد أشارت دراسة (Ramaswamy, 2007: 32) إن المحاسبة القضائية لا تعد مجالاً جديداً من مجالات المحاسبة، حيث يتجاوز تاريخها قرابة 200 عام. وفي عام 1824 كانت أول أشاره إلى مصطلح (Forensic Accounting) في صحيفة (Accountant's Advertising Circular) في مدينة Glasgow في أسكوتلندا، حيث قام أحد المحاسبين بالإعلان عن نفسه كمحاسب متخصص يقدم شهادته في المحكمة كشاهد خبير. حتى وقت قريب، كان من الشائع أن يتعلم المحاسب القضائي المهنة من خلال خبرته في الوظيفة التي يمارسها. الآن، يمكن للطلاب الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات المتخصصة في المحاسبة القضائية وتقديم برامج ودرجات علمية في هذا الموضوع مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجالي الإتصال والتحقيق، هذا هو أحد المؤشرات على أن المهنة آخذة في الاحترافية والانطلاق، فعلى سبيل المثال في عام 1817 تم إستخدام المحاسبين كشهود خبراء في قضايا المحاكم ضد قضية إفلاس (Meyer v. Sefton)، وهي أول حالة معروفة تم فيها إستخدام محاسب كشاهد خبير في محكمة قانونية، فقد سمح القاضي للشاهد الخبير الذي فحص حسابات المفلسين أن يشهد على استجوابه. وبما أن طبيعة الأدلة لا يمكن النظر فيها في المحكمة، فقد سمح القاضي للمحاسب (Dr. Larry Crumbley) بصفته كخبير يقوم بفحص حسابات الشركة المفلسة للإدلاء بإفادته للمحكمة والذي يُعد رائد المحاسبة القضائية وأول محاسب قضائي في التاريخ وبداية ظهور مهنة المحاسبة القضائية (Singleton et al., 2006: 37-38). بالطبع تم إستخدام نفس الأساليب والأهداف من قبل لكنها لم تكن مهنة محددة حتى هذا الوقت. وفي أواخر 1800 و1900 بدأت تظهر المواد القانونية ومناقشة الشهود الخبراء والتحكيم في الأدلة (Augustine & Uagbale- Ekatah, 2015). وفي عام 1931 جمع فريق من المحاسبين القضائيين المعلومات في قضية لا يقبل الدفاع عنها ضد Al Capone بتهمة التهرب الضريبي والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت جريمة فيدرالية (Dreyer, 2014). وفي أوائل 1900 تم إعتقاد ضريبة الدخل الاتحادية في الولايات المتحدة مما أدى إلى الطلب على المحاسبين القضائيين، بسبب التهرب من ضريبة الدخل. وكننتيجة لذلك، وضعت دائرة الإيرادات الداخلية ("IRS Internal Revenue Service")، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (Federal Bureau of Investigation "FBI")، ومكتب المحاسبة الحكومي ("GAO Government Accounting Office")، ولجنة الأوراق المالية والبورصات ("SEC Securities & Exchange Commission") العديد من تقنيات المحاسبة القضائية المستخدمة للكشف عن المتهمين من دفع الضرائب و الممارسين للأنشطة غير قانونية. وبعد الحرب العالمية الثانية أثبتت المحاسبة القضائية أهميتها عندما تم الإستعانة بها من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي والذي إستخدم أكثر من 700 من المحاسبين الذين كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية لكشف الانحرافات والجرائم، لكن إجراءاتها لم تُدخل حيز التطبيق إلا في الثمانينات (1980s) عندما نُشرت الأبحاث العلمية في هذا المجال (Ozkul & Pamukcu, 2012).

وفي عام 1949 نشر إدوين سذرلاند نسخته الأولى من جريمة ذوي الياقات البيضاء، والتي شرح فيها بالتفصيل السلوكيات الإجرامية لأكبر الشركات الأمريكية في ذلك الوقت (Salinger et al., 2013). وفي التسعينيات (1990's) أعلن مكتب التحقيقات الفدرالي أن جرائم أصحاب الياقات البيضاء (white-collar crime) شكلت 5% فقط من جميع الحالات التي شاهدها. كما أشاروا إلى أن جرائم أصحاب الياقات البيضاء كانت مسؤولة عن 95% من الخسائر المالية التي تكبدها الضحايا (Manning, 2005)، ورافق ذلك إرتفاع في معدلات الدعاوى القضائية المرفوعة بشأن الإحتيال في الأوراق المالية التي رفعها المنظمون بنسبة 22% في عام 2009 مقارنة بـ عام 2008. وازدادت أضرار المستثمرين لكل دعوى بنسبة 20%، من 363 مليون دولار في عام 2009 إلى 436 مليون دولار في النصف الأول من عام 2010، كما إحتلت انتهاك المبادئ المحاسبية المقبولة ما يقارب من 70% من تلك العمليات، حيث تم الإستعانة بالمحاسبون القضائيون للتخفيف من هذه الخسائر وإستردادها إن أمكن (Pacini et al., 2011). وكننتيجة لذلك، نمت الشعبية والحاجة للخدمات التي يقدمها محاسبو المحاسبة القضائية بشكل مطرد وبسرعة أكبر في العقود القليلة الماضية.

ما الذي يمكن تعلمه من مراجعة التسلسل التاريخ للنصب والإحتيال؟ أولاً، أن نسبة معينة من البشرية ستجذب دائماً إلى جرائم أصحاب الياقات البيضاء والإحتيال، تماماً كما تتجذب فئة معينة من الإنسانية إلى الجريمة بشكل عام. سيكون هناك دائماً محتالون على إستعداد للمخاطرة من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة من الإحتيال. ثانياً، ارتبطت عمليات الإحتيال في البيانات المالية عبر التاريخ بأسعار الأسهم عبر التاريخ. أخيراً، يكون المحتالون أحياناً أذكاء تماماً، وأحياناً شخصيات ساحرة، وأحياناً مجرد أغبياء.

2.2 الإحتيال مستوطن ومنتشر

كشفت أدبيات تدقيق الإحتيال عن موضوع مشترك وهو: الإحتيال مستوطن ومنتشر في بعض الصناعات والأماكن والشركات والمهن في تواريخ زمنية محددة. على سبيل المثال، قام مروجي السكك الحديدية في سبعينيات القرن الثامن عشر (1870s) بجمع المزيد من رأس المال من مستثمرين أقل دراية ومعرفة من أي وقت مضى، وكشفت صناعة السكك الحديدية انذاك عن العديد من عمليات الإحتيال. وخلال الخمسينيات من القرن الماضي (1950s)، شارك عدد أكبر من الأطباء في المزيد من عمليات الإحتيال في التهرب من دفع ضرائب الدخل أكثر من أي وقت مضى أو منذ ذلك الحين. مانحو الامتياز الغذائي، في أواخر الستينيات (1960s)، هم مثال آخر على ظاهرة الإحتيال، حيث قام بعض مانحي الامتياز للوجبات السريعة (Fast Food) ببيع صغار المستثمرين غير الحذرين بأسعار مبالغ فيها، مما أدى إلى إفلاس العديد من أصحاب الامتياز. خلال حقبة ووترجيت (Watergate) في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر (1970s)، كان السياسيون متورطين في الفساد والإحتيال ضد دافعي الضرائب، وأيضاً كانت الشركات متورطة في الرشوة السياسية والتجارية (Singleton et al., 2006: 38)، مما أدى إلى أ استمرار ممارسات القوانين الأجنبية الفاسدة حتى عام 1977. في عام 2011، أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات قانون دود فرانك (Dodd-Frank). الغرض من هذا القانون تشجيع المبلغين وإعطائهم

مبالغ كبيرة للإبلاغ عن أية شبهة حدوث مخالفات مالية وإدارية وحالات سوء السلوك، وعلى سبيل المثال إذا قدم المخبر معلومات تؤدي إلى التطبيق الناجح للعقوبات المالية التي تزيد عن 1,000,000 دولار، فسيتم مكافأته مالياً. يمكن أن تكون الجائزة المقررة من 10 إلى 30% من الغرامات المالية. يعتبر هذا القانون سبب محفز للناس لكي تتصرف بشكل أخلاقي ولفت الانتباه إلى النشاط الإحتيالي داخل مؤسساتهم، مع ذلك يأتي المزيد من الطلب على المحاسبين القضائيين للمشاركة.

ونتيجة لذلك يرى الباحث يجب على المحاسبة القضائية القيام بدورها الهام والفعال في مكافحة وعلاج صور الغش والإحتيال والفساد المالي المختلفة، كما يجب أن يتوفر لها بعض المقومات والأدوات الهامة التي تساعدها على تحقيق ذلك ومعرفة طرق إحتيال الشركات على المستثمرين، ومن يقوم بذلك. في الحقيقة لا أحد مهما كان، سواء كان مديراً أو موظفاً يرغب في أن ينتهي به الحال في السجن أو أن يظهر اسمه في عناوين الصحف مرتبطاً بتهمة الإحتيال، ورغم ذلك نجد أن هذا هو مصير عدد لا بأس به من المديرين والموظفين المحترمين تحولوا إلى مجرمين متهمين بالغش والإحتيال وحاولوا خداع المساهمين ليحصلوا على ما ليس لهم، وخصوصاً في الدول التي تمتلك أنظمة قانونية صارمة. وهنا نكرر مره أخرى ضرورة التأكيد على الدور الهام للمحاسبة القضائية وخاصة في معالجة الفجوة بين الممارسة المحاسبية والجوانب القانونية لمواجهة الغش والإحتيال والفساد بمنظمات الأعمال المختلفة.

3.2 إنهاء الشركات والطلب المتزايد على مهنة المحاسبة القضائية

قدم بعض الباحثين، مثل ديل فليشر (Dale Fleisher) وتونيا فليشر (Tonya Fleisher)، حججاً صحيحة مفادها أن قانون الأوراق المالية لعام 1933 وقانون الأوراق المالية لعام 1934 هما نتيجة مباشرة للإحتيال في إيفار كروجر (Ivar Kreuger) والذي يُعرف باسم "ملك المطابقة"، عوضاً عن ذلك إنهاء سوق الأسهم عام 1929. بعد انتحار كروجر (Kreuger) في عام 1932 ومؤسس شركة البناء (Kreuger & Toll)، المتخصصة في تقنيات البناء الجديدة، ومن بين أكثر الشركات لتداول الأوراق المالية المملوكة على نطاق واسع في الولايات المتحدة. إنهارت إمبراطورية كروجر المالية خلال فترة الكساد الكبير وفقد المستثمرون الملايين من الأموال في أكبر إفلاس في عصرها (Robert, 1960). لذلك، تقول الحجة، إن وجود هذه القوانين التشريعية التي تتطلب عمليات تدقيق مالية لجميع الشركات ذات الأوراق المالية المدرجة ولجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) هو نتيجة لعملية إحتيال مالي كبيرة، ويمكن رؤيتها من خلال مقارنة مبادئ القوانين ضد النصب والإحتيال المالي الذي إرتكبه كروجر (Kreuger) مقابل إنهاء سوق الأوراق المالية نفسه. خلقت الأعمال الاجرامية من نصب وإحتيال وفساد مالي في عامي 1933 و1934 بشكل أساسي الطلب على المدققين الماليين ومهنة CPA الموجودة حتى يومنا هذا.

فيما يلي بعض الفضائح الشهيرة في التاريخ: حدث أحد أشهر الأمثلة على الفضائح المالية المبكرة في عام 1792. وفي ذلك الوقت، أراد المصرفيان ويليام دوير (William Duer) وألكسندر مالكومب (Alexander Malcomb) شراء جميع سندات الدين من بنك الولايات المتحدة (First Bank). في أواخر ديسمبر 1791، بدأ سعر الأوراق المالية في الارتفاع مرة أخرى، وتسبب الانهيار النهائي في مارس 1792

في ذعر العديد من المستثمرين وسحب أموالهم من بنك الولايات المتحدة. كان أحد الأسباب الرئيسية للتدفق المفاجئ على البنك هو فشل مخطط تم إنشاؤه بواسطة دوير ومالكومب ومصرفيون آخرون في شتاء عام 1791. كانت خطة دوير ومالكومب هي استخدام القروض الكبيرة للسيطرة على سوق سندات الدين الأمريكية لأن المستثمرين الآخرين كانوا بحاجة إلى تلك الأوراق المالية لتسديد مدفوعات الأسهم في بنك الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تمكن دوير ومالكومب من إنشاء ائتمان خاص بهما من خلال تأييد ملاحظات بعضهما البعض، وفعلاً ذلك على أمل إنشاء بنك جديد في نيويورك لتجاوز القيمة الحالية بنك نيويورك. في الفترة من 29 ديسمبر إلى 9 مارس، انخفضت الاحتياطيات النقدية لبنك الولايات المتحدة بنسبة 34%، مما دفع البنك إلى عدم تجديد ما يقرب من 25% من قروضه المستحقة لمدة 30 يوماً. نظراً لتعثر دوير ومالكومب في تنفيذ عقودهما ووجدا نفسيهما في السجن، انخفض سعر الأوراق المالية بأكثر من 20%، كل ذلك في غضون أسابيع.

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من الألفية الثالثة، امتلأت الأخبار بتقارير عن عمليات الإحتيال ومؤشرات أنها تتزايد في نطاقها وتكاليفها على الإقتصاد الأمريكي، ومما زاد الطين بلة، أن التقارير المتعلقة بالأنشطة المتعلقة بالإحتيال تحمل أخباراً سيئة. قرأ الجميع تقريباً عن عمليات الإحتيال في أوائل الثمانينات (1980s) والتي شهدت أكبر فضيحة للإدخار والإقراض، قبل عمليات الإحتيال التي قامت بها شركات الطاقة (Energy) والاتصالات (Telecommunication) في التسعينيات (1990s). أدى هذا الأخير إلى الانفجار الواضح للإحتيال في النصف الأخير من التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخلال هذه الفترة، وصلت تكلفة عمليات الإحتيال إلى مبالغ كبيرة من الدولارات بعد الإعلان عن افلاس هذه الشركات وفي أغلب أنواع الصناعات. على سبيل المثال عمليات الإحتيال في البيانات المالية للشركات مثل إدارة النفايات في خدمات القمامة (Waste Management in Trash Services)، فار مور في الصيدلة (Phar-mor)، صن بيم في التصنيع (Sunbeam)، إنرون في الطاقة (Enron)، وورلد كوم في الاتصالات السلكية واللاسلكية (WorldCom)، أدلفيا في وسائل الإعلام (Adelphia)، فاني ماي في الحكومة (Fannie Mae)، وفي الخدمات الصحية (HealthSouth)، أو عمليات الإحتيال ضد الحكومة مثل الإدعاءات الكاذبة في أعقاب كاترينا (Katrina)، أو مخططات بونزي (Ponzi) الضخمة مثل عملية إحتيال مادوف (Madoff) التي سجلت رقماً قياسياً جديداً للخسائر المرتبطة بالإحتيال كلها حدثت خلال هذا الوقت، وكانت العديد من عمليات الإحتيال هذه من بين أكبر عمليات الإحتيال على الإطلاق.

بينما في أوائل عام 2000، هزت فضيحة شركة WorldCom الرأي العام على الرغم من أن تكلفة إحتيال شركة WorldCom كانت ضحية لممارستها غير الأخلاقية الداخلية، فحتى قبل ظهور الفضيحة المتعلقة بالحسابات، كانت الشركة على حافة الإفلاس، وفي يونيو عام 1999، وصل سعر سهم الشركة إلى 6450 دولاراً، وقبيل ذبوع الفضيحة مؤخرًا، كان يتم تداول سهم الشركة بـ 83 سنتاً، إلا أن الإحتيال الأكثر بروزاً فيما يتعلق بالتأثير على مجتمع الأعمال ربما يكون من نصيب شركة إنرون (Enron) التي تأسست في عام 1985 كنتيجة لإندماج شركتي هوستن (Houston) للغاز الطبيعي وشركة إنترنورث

(InterNorth) للغاز الطبيعي، والتي إقتضت الأموال من أجل الحفاظ على معدل نموها، والذي ارتفع بسرعة كبيرة في عامي 1999 و 2000. لقد تمكنوا المديرين التنفيذيين من إخفاء مليارات الدولارات من الديون من دفاترهم وعدم إظهارها إلى المستثمرين من خلال الشراكة مع شركات وهمية مثل Chewco، التي سميت على إسم شخصية حرب النجوم Chewbacca. بدأت الشكوك تحوم حول كيفية جني إنرون لأموالها والبالغ أصولها 63.4 مليار دولار. ومع أحداث الهجمات على مدينة نيويورك في 11-09-2001 وهبوط قوي لأسعار أسهم الشركات، أعلنت إنرون في شهر 10 عن أول خسارة ربع سنوية لها، بدأت لجنة الأوراق المالية والبورصات في التحقيق في شراكات إنرون، وسرعان ما أصبح واضحاً أنهم مدينون بأكثر من 6 مليارات دولار. وفي نهاية عام 2001، أعلنت إنرون إفلاسها بعد الكشف عن تناقضات كبيرة في الإيرادات والمطلوبات في تقاريرها المالية. وضعت هذه الفضيحة المحاسبين القضائيين على المحك. فكلما زاد التلاعب المالي الذي تم الكشف عنه في الفضيحة، زاد الضغط على المحاسبين لمنعهم. وهذا ما سيتم إيضاحه بالتفصيل لاحقاً بخصوص أكبر عمليات إحتيال حصلت من ثلاثين عاماً حتى تاريخنا هذا لتلك الشركات. أدى إنهيار شركة إنرون إلى إنهيار أكبر شركة تدقيق في العالم شركة ارثر اندرسون (Arthur & Ersen) بحلول عام 2002 لتبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الإطلاع على التغييرات التي حدثت مؤخراً على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الإنهيارات. ليشهد نفس العام 2002 إقرار الكونجرس الأمريكي قانون ساربنز- أوكسلي Sarbanes-Oxley (SOX) لحماية المساهمين والجمهور العام من الأخطاء المحاسبية والممارسات الإحتيالية في المؤسسات، فضلاً عن دقة إفصاحات الشركات والتصديق على أن بياناتها المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والإحتيال. وصدر القانون رداً على سلسلة من الفضائح المالية واللاعب في القوائم المالية للشركات منها إنرون (Enron)، وورلد كوم (WorldCom)، وتايكو (Tyco) التي هزت ثقة المستثمرين والمجتمع. وكان الهدف من هذا القانون الذي صاغه عضو الكونجرس الأمريكي بول ساربانس (Paul Sarbanes) ومايكل أوكسي (Michael Oxley) إلى تحسين إدارة الشركات والمساءلة بحيث يجب على جميع الشركات العامة الإمتثال لهذا القانون، والضغط على الإدارة لتقديم بيانات مالية شبه مثالية.

في هذا السياق إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفعيل قانون (SOX) من الإستفادة من مهنة المحاسبة القضائية والتي قدمت بدورها أكثر من 85% من حالات الإحتيال والفساد المالي الى المحاكم والتي قامت بمقاضاة ما يزيد على 90% من المتسببين فيها. كما تم تقليص عمليات الإحتيال والتلاعب في القوائم المالية في المؤسسات والشركات بنسبة 60% بالإضافة الى تعزيز دور المحاسبة القضائية في الحد من إنتشار الإحتيال والفساد ومكافحته، فعلى سبيل المثال في عام 2014 تم تقديم أكثر من 235 قضية إحتيال مالي للمحاكم وبكلفة إجمالية تزيد عن 2 مليار دولار، ما نسبته 50% من حالات إحتيال متمثلة بعقود وهمية في القطاع الحكومي وأكثر من 70% في وزارة الدفاع الأمريكية، بالإضافة لمطالبات مالية مزورة وتعويضات وهمية إحتيالية، بينما شهد قطاع المؤسسات المالية إنخفاض في قضايا الإحتيال المالي إذ بلغ ما نسبته 35% من حالات الإحتيال في المصارف وشركات التأمين والإستثمار، كما بلغت

ما نسبته 15% من قضايا الإحتيال الإجتماعي والشخصي بسبب الأزمات المالية والإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الأمريكي.

ومن الأمثلة على الشركات التي تم إستخدامها لإرتكاب الإحتيال هو حالة شركة تنظيف السجاد (ZZZZ Best) والتي طرحت للإكتتاب في عام 1986 ووصلت القيمة السوقية إلى أكثر من 200 مليون دولار، حيث ادعى باري مينكو Barry Minkow صاحب الشركة ستصبح في الثمانينيات "جنرال موتورز لتنظيف السجاد". وقد قام بإنشاء أكثر من 20000 مستند مزيف وإبصالات مبيعات بملايين الدولارات دون أن يشك أي شخص في حقيقة هذه المستندات. خضعت ZZZZ Best للتحقيق من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية وتم ربطها بعمليات إحتيال أخرى من خلال شركة Floral Fantasy وشركات Reliable Auto. وفي عام 1987 انهارت الشركة وكلف المستثمرين والمقرضين 100 مليون دولار وهي واحدة من أكبر عمليات الإحتيال الإستثماري التي إرتكبها شخص واحد على الإطلاق، بالإضافة إلى واحدة من أكبر عمليات الإحتيال المحاسبية في التاريخ (Hayes, 2021).

وفي عام 1996، تم وضع شركة خدمات التخلص (Orinda-Moraga Disposal Services) في مقاطعة كونترا كوستا بولاية كاليفورنيا تحت المراقبة عندما أرادت الشركة رفع الأسعار على عملائها وإحتاجت إلى موافقة منطقة Contra Costa Sanitation District. ومع ذلك، أعلنت الشركة مؤخراً عن رغبتها في خفض الأسعار مما أثار الشكوك حول نشاط هذه الشركة. وبعد تدخل المحاسبين القضائيين وإجراء مزيد من التحقيقات، وجد المحاسب القضائي في سجلات Orinda-Moraga أن الشركة كانت ترسل شيكات لأشخاص غير موجودين في العديد من الشركات التي لديها عناوين مزورة ومواقع مزيفة. في النهاية، تم القبض على وليام دي لومو (William D. Lomow) الرئيس والوكيل المسجل للشركة بعد أن أدين في دعاوى مدنية وجنائية، ووجهت إليه لائحة إتهام بتهمة الإحتيال عبر البريد وغسل الأموال ونقل الممتلكات المسروقة عبر حدود الولاية.

بينما في ديسمبر 1996، ذكر الرئيس التنفيذي CEO لشركة سنتينيال تكنولوجي (Centennial Technologies) أن الشركة حققت 2 مليون دولار من العائدات من بطاقات ذاكرة الكمبيوتر. ومع ذلك، كانت الشركة تقوم بإنشاء مستندات مزورة كدليل على أنهم كانوا يسجلون مبيعات مربحة مما أدى إلي إرتفاع سهم Centennial بنسبة 451% إلى 55.50 دولارًا للسهم الواحد في بورصة نيويورك (NYSE). ووفقًا للجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، بين أبريل 1994 وديسمبر 1996، زادت Centennial أرباحها بنحو 40 مليون دولار. والمثير للدهشة أن الشركة أعلنت عن أرباح بلغت 12 مليون دولار في حين أنهم في الواقع خسرت ما يقرب من 28 مليون دولار، كما إنخفض السهم إلى أقل من 3 دولارات. بالإضافة إلى أكثر من 20000 مستثمر فقدوا جميع إستثماراتهم تقريبًا في شركة كانت تعتبر في السابق شركة مرغوبة في وول ستريت (Wall Street). هل كل هذه الأحداث مجرد قصص وأحداث تاريخية؟ هل إهتمام وسائل الإعلام ساعد في خلق كل ذلك؟ ربما قد يكون إهتمام وسائل الإعلام قد ساعد في خلق ذلك إلا أن عمليات الإحتيال والفساد كانت موجودة في كل الأزمنة والأوقات، مما دفع المحاسبون القضائيون

لإستخدام التكنولوجيا للعثور على الإحتيال من خلال استخدام برنامج يكشف وقت إدخال الفواتير أو المستندات في النظام. على سبيل المثال، إذا تم إدخال الفاتورة في نهاية العام ولكن مؤرخة في بداية العام، فسيتم ظهور علامة حمراء، وهكذا تم إكتشاف الإحتيال من قبل المحاسبون القضائيون.

وفي عام 1997 كانت الشركة (Bre-X Minerals) الكندية متورطة في واحدة من أكبر عمليات الإحتيال في الأسهم في التاريخ. حيث اشترت Bre-X موقع Busang في مارس 1993 وفي أكتوبر 1995 أعلنت عن إكتشاف كميات كبيرة من الذهب، وادعت إمتلاكها أكثر من 200 مليون أوقية من الذهب في أحد منجم الذهب في إندونيسيا. مما أدى إلى ارتفاع سعر سهم Bre-X إلى 280 دولارًا وبلغت القيمة السوقية لشركة Bre-X 4.4 مليار دولار. إنهارت شركة Bre-X Minerals بعد ما واجهت عددًا من الدعاوى القضائية من قبل المستثمرين الذين خسروا المليارات. ومن تم إكتشاف المحاسبون القضائيون من خلال التحقيقات أن عينات الذهب كانت مزورة، وكانت واحدة من أكبر فضائح الأسهم في التاريخ الكندي، وأكبر فضيحة تعدين في كل العصور.

أما في عام 1997، إتبع شركة Sunbeam، وهي شركة تصنع الأجهزة الصغيرة، ممارسة تسمى الفاتورة والاحتفاظ Bill & Hold. يحدث هذا عندما تسجل الشركة مبيعات منتجاتها كأرباح للربع الحالي، أثناء انتظار تسليم المنتج (عادةً لن يتم تسجيلها كمبيعات حتى يتم شحنها بالفعل). باعت شركة Sunbeam كميات ضخمة من منتجاتها لشركات أخرى بسعر مخفض، لكنها إحتفظت بها في المستودعات. على الورق، يبدو أن الشركة حققت مبيعات عالية، ومع ذلك، كانت مستودعات Sunbeam مليئة بالمنتجات غير المباعة. سمح ذلك لشركة Sunbeam بالإبلاغ عن زيادة المبيعات بشكل إحتيالي في الربع الأول بقيمة 1.5 مليون دولار وتقليل مخزونها بنفس المقدار. تم الكشف عن هذه الممارسة من قبل محلل مالي في شركة الإستثمار Paine Webber، الذي خفض قيمة أسهم Sunbeam. في فبراير 2001، كان على Sunbeam تقديم طلب للحماية من الدائنين بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس الأمريكي. شهدت الشركة إرتفاع ديونها طويلة الأجل من حوالي 200 مليون دولار عندما تم التعاقد مع شركة دنلاب (Dunlap) إلى حوالي 2.6 مليار دولار. تم إستبدال الأرباح المحتجزة الإيجابية بعجز يزيد عن مليار دولار، حيث تم الإبلاغ عن خسائر فادحة كل عام بدءًا من عام 1998. في وقت الإفلاس، كان لدى الشركة 15 مليون دولار فقط نقدًا وكان سهمها يبيع مقابل 51 فقط سنتات للسهم 1% فقط من ذروة سعره في عام 1998 البالغ 52 دولارًا للسهم.

وفي عام 2001 كانت شركة إنرون (Enron) تعمل في مجال الطاقة والتي تأسست في عام 1985 كدمج بين هيوستن للغاز الطبيعي (HNG) وإنترنورث (InterNorth)، وهي سابع أكبر شركة في الولايات المتحدة من حيث حجم الإيرادات ومن خلال بعض الممارسات المحاسبية المعقدة المشبوهة تمكنت من الاحتفاظ بمئات الملايين من الديون خارج دفاترها. سجلت الشركة عائدات وهمية، وسجلت بشكل أساسي إيرادات بدولار واحد لعدة مرات مما خلقت هذه الممارسة ظهور أرقام أرباح لا تصدق. في نهاية عام 2001، انهارت شبكة الخداع المعقدة، وإنخفض سعر السهم من أكثر من 90 دولارًا إلى أقل من 30 سنتًا.

حيث تم الكشف عن أن الحالة المالية التي أبلغت عنها شركة إنرون قد تم الحفاظ عليها من خلال عملية إحتيال محاسبية مؤسسية ومنهجية وخالقة، حيث قدرت قيمة عمليات الغش والإحتيال لشركة بأكثر من نصف بليون دولار للفترة من 1997 حتى 2000، فعندما إنهارت شركة إنرون أخذت معها شركة Arthur & Ersen، خامس شركة محاسبة رائدة في العالم في ذلك الوقت. أندرسن (Ersen & E) مدقق إنرون انفجر من الداخل بعد أن أمر ديفيد دنكان (David Duncan) كبير مدققي إنرون، بتمزيق آلاف الوثائق جعلت الفشل الذريع في حالة إنرون وسيلة للبرهنة على أن ما يسمى بطبخ أو حرق الكتب "books the cooking" كوسيلة للتلاعب في القوائم المالية وإتلافها، ومنذ ذلك الحين عُرفت بفضيحة إنرون، وتعد هذه الفضيحة هي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يمض وقت طويل على إنهيار شركة إنرون عام 2001، حيث هزت سوق الأسهم فضيحة محاسبية أخرى قيمتها مليار دولار مما ضللت المستثمرين وفقدت ثقتهم بالنظام المحاسبي للشركات. كانت فضيحة وورلدكوم (WorldCom) فضيحة محاسبية كبرى ظهرت في صيف 2002 في WorldCom بعد حالة أخرى من طهي الكتاب "book cooking"، وهي ثاني أكبر شركة هاتفية بعيدة المدى في الولايات المتحدة في ذلك الوقت. وقبل الإعلان عن إشهار إفلاسها أمام محكمة الإفلاس في نيويورك التماساً للحماية التي تقرها قوانين الإفلاس من عام 1999 إلى عام 2002، قام كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة وورلد كوم بقيادة المؤسس والرئيس التنفيذي برنارد إيبيرز (Bernard Ebbers) بتنظيم مخطط لتضخيم الأرباح من أجل الحفاظ على سعر سهم شركة وورلد كوم. أعلنت الشركة عن أرباح تجاوزت 1.3 مليار دولار. لكن في الواقع، أصبحت أعمالها غير مربحة بشكل متزايد. تم الكشف عن عملية الإحتيال في يونيو 2002 عندما إكتشفت وحدة التدقيق الداخلي للشركة، بقيادة نائب الرئيس سينثيا كوبر (Cynthia Cooper) أكثر من 3.85 مليار دولار إداخلات في الميزانية العمومية بطريقة الإحتيال والتلاعب في البيانات المحاسبية وهي عبارة عن خسائر سجلت كربح في الربع الأول من العام الجاري. اضطرت شركة وورلد كوم إلى الإعتراف بأنها بالغت في أصولها بأكثر من 11 مليار دولار. فالمستثمرون الذين تعرضوا إلى الإحتيال كانوا ينتظرون مشاهدة لحظة الإنهيار المؤلم لسعر سهم شركة وورلد كوم، حيث انخفض من أكثر من 60 دولارًا إلى أقل من دولار واحد. في ذلك الوقت، كان أكبر عملية إحتيال محاسبية في التاريخ الأمريكي. بعد أن زعزت شركة WorldCom ثقة المستثمرين، حرص المسؤولون التنفيذيون في Tyco على أن يكون عام 2002 عاماً لا يُنسى بالنسبة لإنهيار الأسهم. قبل الفضيحة، كانت شركة Tyco تُعتبر استثماراً آمناً، لتصنيع المكونات الإلكترونية، والرعاية الصحية، ومعدات السلامة. ونتيجة لتراجع عوائد الاسهم قام المستثمرين برفع الدعاوى القضائية على الشركة وأثناء التحقيق تم توجيه أصبع الإتهام إلى الرئيس التنفيذي للشركة هو دنيس كوزلفسكي (Dennis Kozlowski)، والمدير المالي هو مارك سوارتز (Mark Swartz) بسرقة وإحتيال أموال من الشركة تقدر بحوالي 600 مليون دولار أمريكي. وأثناء محاكمتهم في مارس 2004، زعموا أن مجلس الإدارة أجاز ذلك كتعويض. تمت عملية الإحتيال والسرقة في شكل مبيعات وهمية يتم إصدار وثائق مزورة لها، بالإضافة إلى بيع أسهم للشركة دون إذن وموافقة المساهمين والمستثمرين

بقيمة ما يقرب من 430 دولار أمريكي، كما حصلوا على قروض بفوائد منخفضة إلى معدومة بقيمة 170 دولار أمريكي، حيث تم تهريب هذه الأموال إلى خارج الشركة وعادة ما يتم إخفاءها على أنها مكافآت أو مزايا تنفيذية لتكتمل أركان عملية الإحتيال والإختلاس هذه. وكان لابد من مساعدة قانونية تهميم لإتمام عملية السرقة بنجاح، وهو ما قدمه السيد مارك بيلنيك (Mark Belnick) مدير الشؤون المالية للشركة ليساعدهما في إختلاس هذه الأموال. في مستهل عام 2002، بدأت ملابسات الفضيحة تتبين وتظهر عندما أنخفض سعر سهم شركة تايكو الدولية Tyco بنسبة 80% تقريباً في فترة ستة أسابيع الأمر الذي أثار الذعر والخوف بين المستثمرين في خسارة أموالهم.

وفي 17 يونيو 2005، بعد إعادة المحاكمة، أدين كوزلفسكي وسوارتز في جميع التهم الموجهة ضدهما والتي تزيد عن 30 تهمة باستثناء واحدة. قد تصل الأحكام بالسجن إلى 25 عاماً في سجن الدولة. حُكم على كوزلفسكي وسوارتز بالسجن لمدة لا تقل عن ثماني سنوات وأربعة أشهر ولا تزيد عن 25 عاماً في السجن. ثم في مايو 2007، تم رفع دعوى قضائية جماعية من قبل مجموعة من المساهمين والمستثمرين في الشركة لاسترداد أموالهم وحصولهم على تعويضات بسبب عمليات الإختلاس والإحتيال، وهو ما وافقت عليه الشركة Tyco حيث دفعت ما يقرب من 3 مليار دولار أمريكي تعويضات للمساهمين والمستثمرين، كما تم تغريم المشرفين والمدققين في حسابات الشركات حوالي 225 مليون دولار أمريكي من قبل Pricewaterhouse Coopers.

وفي نهاية التسعينيات وبداية عام 2000 كانت شركة هيلث ساوث (HealthSouth) واحدة من أكبر مزودي خدمات الرعاية الصحية والمتخصصة في تقديم العلاج والرعاية الطبية في أمريكا، فضلا عن إمتلاكها لعدة مراكز تأهيل في المملكة المتحدة وأستراليا، وفي ذروة نجاحها بلغت القيمة السوقية للشركة نحو 12 مليار دولار، فيما وصلت إيراداتها إلى 4 مليارات دولار. في أواخر عام 2002 ظهرت أولى علامات التلاعب في البيانات المالية عندما باع سكروشي (Scrushy) أسهم الشركة بقيمة 75 مليون دولار من الأسهم في يوم واحد، تحولت الأضواء إليه. في مارس 2003 أكتشفت الفضيحة، عندما أعلنت لجنة الأوراق المالية والبورصات أن الشركة تلاعبت في بياناتها المالية من خلال المبالغة في إيراداتها بما يتراوح ما بين 3.8 مليارات دولار و4.6 مليارات دولار على مدار حوالي 5 سنوات. وظهرت المعلومات إلى العلن، عندما ظهر تسجيل لمكتب التحقيقات الفدرالي يناقش فيه سكروشي (Scrushy) الإحتيال مع المدير المالي ويليام أوينز (William Owens)، وكانت التداعيات سريعة إذ انخفضت الأسهم بنسبة 97% إلى ما يقارب 11 سنناً في يوم واحد، ومن تم إنهارت الشركة وذلك بسبب غياب الرقابة وفشل الحوكمة وعدم منع تجاوزات كبار المسؤولين والتنفيذيين.

برنارد مادوف (Bernard L. Madoff) عراب النصب والإحتيال كما وصفته صحيفة وول ستريت (Wall Street) صاحب أكبر عملية نصب وإحتيال في التاريخ الأمريكي، وكان يشغل وظيفة الرئيس السابق لشركة ناسداك (Nasdaq) ومؤسس شركة صناعة الأسواق برنارد مادوف للاستثمار. وفي الحادي عشر من ديسمبر 2008 وقف برنارد مادوف، مخاطباً موظفيه قبل أن يلقي القبض عليه من قبل مكتب التحقيقات

الفدرالي: "أعلن أمامكم إفلاسي، لم أعد املك شيئاً، لقد خسرت 50 مليار دولار مرة واحدة." إذ كان يدير مخطط بونزي واسع النطاق وذلك بإخفاء خسائر صندوق التحوط من خلال دفع أموال للمستثمرين السابقين بأموال تم جمعها من الآخرين. سجلت أسهم هذا الصندوق مكاسب بنسبة 11% كل عام لمدة 15 عاماً. حافظت هذه الاستراتيجية المفترضة للصندوق على ثبات العائدات، لكن خدع هذا المخطط المستثمرين بما قيمته حوالي 50 مليار دولار.

كان المحاسبون القضائيون حرجين حتى عندما تعلق الأمر بإعصار كاترينا في عام 2005. لقد انخرطوا مع شركات التأمين عندما وقعوا ضحية لكارثة طبيعية كانت لديها مطالبات كبيرة وتحتاج إلى التأكد من أن لديها تقديرات جيدة للمطالبات. لقد فهموا جيداً تحليل السياسات والتقارير وتأكدوا من تصنيف أي عنصر من العناصر المفقودة وحسابها بشكل صحيح. في الأحوال المدنية والشخصية فيما يخص الطلاق والإنفصال، على ما يبدو في أغلب الأحيان، ينطوي على عمل المحاسب القانوني أيضاً. في عام 2008 حدث طلاق للمغني البيتلز (Beatles) الشهير بول مكارتني (Paul McCartney's)، تم استدعاؤه للتحقيق في القيمة الحقيقية التي يستحقها. ادعى مكارتني فقط حوالي نصف ما كان لديه بالفعل. عثر فريق من المحاسبين القضائيين على أموال كان قد وضعها في حسابات بنكية في سويسرا، وغسلها من خلال الأعمال التجارية، واختبأها في صناديق ودائع آمنة، ووضع سندات لحاملها وهي غير مسجلة (Levine, 2008). إن الكشف عن هذا النوع من الإحتيال شائع جداً في حالات الطلاق.

وفي الآونة الأخيرة، تأثرت الصناعة بالتغيرات التي طرأت على التكنولوجيا والمجتمع والإقتصاد مما أدى إلى ازدهار الإسكان والعقارات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000s) إلى زيادة الفساد والإحتيال لا سيما في مجال الإحتيال على الرهن العقاري. فقد قدرت خسائر الإحتيال على الرهن العقاري لعام 2007 وحده بما لا يقل عن 800 مليون دولار. حيث أشارت تقارير الأنشطة المشبوهة (Suspicious Activity Reports) من المؤسسات المالية إلى زيادة في الإبلاغ عن الإحتيال على الرهن العقاري بنسبة 31% إلى 46717 خلال السنة المالية 2007. ومع ذلك قد تم إصدار تشريعات مختلفة إستجابة لذلك، ومع استمرار دورة عمليات الإحتيال المتطورة ومحاولات السيطرة عليها، كذلك وظيفة المحاسب القضائي تطورت وتكيفت مع التحديات الجديدة.

في عام 2007 قدر تقرير من مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) أن الإحتيال على التأمين غير الصحي يكلف أكثر من 40 مليار دولار سنوياً، أو بطريقة أخرى، يكلف متوسط الأسرة الأمريكية ما بين 400 و 700 دولار سنوياً على الأقساط المتزايدة (Insurance Information Institute, 2021). في نفس التقرير، يقدر مكتب التحقيقات الفيدرالي أن التكاليف المرتبطة بالمطالبات الإحتيالية في أعقاب كارثة إعصار كاترينا (Katrina) بلغت 6 مليارات دولار. أفاد مكتب التحقيقات الفيدرالي أيضاً أن تقارير الأنشطة المشبوهة (SAR) المقدمة من البنوك زادت بنسبة 36% لعام 2008 مقارنة بعام 2007. ومن تقارير SAR المودعة في عام 2007، أشارت 7% إلى خسارة محددة بالدولار بلغت أكثر من 813 مليون دولار. كما أشار التقرير إلى أن الأنشطة المشبوهة التي تم تقديمها في عام 2007، حققت خسارة حوالي 7% مقدرة

بالدولار، والتي بلغت أكثر من 813 مليون دولار. ووجد التقرير أيضًا أنه في مؤتمر الرابطة الدولية لوحدات التحقيق الخاصة (IASIU) لعام 2019، إعتقد المحققون أن نسبة الإحتيال في مطالبات التأمين العالمية تبلغ 22%. ومع استخدام جميع التدابير الثلاثة يشير التقرير إلى تقدير الإحتيال الذي تراوح بين 38 مليار دولار و83 مليار دولار في المتوسط لعامي 2019 و 2020.

ظل الإحتيال على الرهن العقاري يمثل مشكلة متصاعدة في الولايات المتحدة خلال عام 2008. حيث تشير تقارير الأنشطة المشبوهة إلى زيادة إيداعات الإحتيال في الرهن العقاري من المؤسسات المالية بنسبة 36% لتصل إلى 63,713 خلال السنة المالية 2008 مقارنة بـ 46,717 ملفاً في السنة المالية 2007. الخسارة الإجمالية للدولار التي تُعزى إلى الإحتيال على الرهن العقاري غير معروفة، ومع ذلك، فإن ما لا يقل عن 63% (1,035) من جميع التحقيقات المتعلقة بشأن إحتيال الرهن العقاري التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلال العام المالي 2008 تضمنت خسائر بالدولار بلغ مجموعها أكثر من مليون دولار (FBI, 2008). كل هذه الحقائق كانت موجودة قبل الإنهيار الإقتصادي الذي جلبته صناعة الرهن العقاري عالية المخاطر والتدقيق. وفي يوم الاثنين الخامس عشر من سبتمبر عام 2008، أعلن رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة ليمان برادرز (Lehman Brothers) البالغ من العمر 158 عامًا منذ التأسيس في عام 1850 حتى عام 2008 إفلاسه بشكل مفاجئ تاركاً خلفه ديوناً بقيمة 691 مليار دولار، وتسريح 25 ألف موظفًا حول العالم. وبعد السقوط المدوي لبنك ليمان برادرز هبطت إثره أرقام وول ستريت بشدة، حيث فقد مؤشر (داو جونز 500 نقطة)، في أكبر تراجع منذ هجمات 11 سبتمبر 2001. فقد يعتقد ليمان برادرز أنه لعب دورًا رئيسيًا في تطور الأزمة المالية 2007-2008 في أواخر العقد الأول من القرن الماضي.

لقد أظهرت جائحة الفيروس التاجي COVID-19 في عام 2020، تهديدًا للصحة العامة والسلامة وأدى إلى عدد من مخططات الاحتيال المتعلقة بالفيروسات. مما تطلب الأمر إلى إتخاذ تدابير التباعد الاجتماعي من الناس للبقاء في منازلهم، والاعتماد المكثف على التقنيات الرقمية. خلق هذا فرصًا كبيرة للأفراد لارتكاب عمليات احتيال عبر الإنترنت وأن يقعوا ضحايا هذا الإحتيال على نطاق واسع. على سبيل المثال، أشارت شركة Carbon Black (2020) للأمن السيبراني إلى أن هجمات برمجية الإبتزاز أو برنامج الفدية قد زادت بنسبة 148% في مارس 2020. ومن بين القطاعات المختلفة، كان قطاع التمويل هو الهدف الأعلى، مع زيادة بنسبة 38% في الهجمات الإلكترونية ضد المؤسسات المالية. وبالمثل، حدد مركز تبادل وتحليل معلومات الخدمات المالية (Financial Services Information Sharing and Analysis Center, 2020) حددت أكثر من 1500 مجال عالي المخاطر (أي تلك التي من المحتمل أن تكون قد أنشأتها الجهات الفاعلة في مجال التهديد) والتي تم إنشاؤها في 1 يناير 2020 أو بعده وتحتوي على كل من Covid-19 والموضوع المالي. في غضون ذلك، أبلغت جوجل (Google, 2020) عن 18 مليون رسالة بريد إلكتروني ضارة أو تصيدية يومية تتعلق بـ Covid-19 في أوائل أبريل 2020، والتي كانت بالإضافة إلى أكثر من 240 مليون رسالة بريد إلكتروني عشوائية متعلقة بـ Covid-19. كما تم التأكيد على إكتشاف

شهادات الاختبار السلبية المزيفة لـ COVID-19 أن المجرمين أو المحتالين الانتهازيين - سواء كانوا أفراد أو مجموعات - يستولون على أرباح الفرص بمجرد ظهورها. من خلال السرد التاريخي للإحتيال وإنهيار الشركات - كما سبق أن ذكرنا - ما الذي يمكن تعلمه من إحصائيات التلاعب والإحتيال والتقارير الإخبارية؟ أولاً، يمكن أن يحدث النصب والإحتيال في أي مكان وزمان. ثانياً، الإحتيال منتشر ويستمر في النمو عبر الزمن من حيث الخسائر وربما في التكرار لا أحد يعرف مقدار الإحتيال الذي لم يتم إكتشافه حتى الآن. تصف لنا دورة الإحتيال والفساد المراحل الضرورية لحل الإحتيال، والحاجة إلى فهم العوامل القانونية ودمجها في جميع الجوانب، وجميع الخطوات في دورة حياة الإحتيال. كما تصف الأدبيات الفنية المتعلقة بالمحاسبة القضائية دور المحاسبين والمدققين ومسؤولياتهم المتعلقة بالإحتيال والفساد المالي والإداري. المحاسبة القضائية تلعب دوراً كبيراً في حياة دورة الإحتيال من حيث الأهمية والمسؤولية. على سبيل المثال، المحاسب القضائي، بصفة عامة، هو الذي يصبح الشاهد الخبير في مرحلة حل مشكلة الإحتيال. ومع ذلك، فإن دور مدقق الإحتيال، بشكل عام، يقتصر على جمع الأدلة على الإحتيال، والأدلة المالية في المقام الأول. ومع ذلك، قد يُطلب من مدقق حسابات الإحتيال أن يعمل كشاهد حقائق أو ربما شاهد خبير. لكن كلا هذين الدورين يتطلب مهارات ومعارف وقدرات تتجاوز المدقق المالي التقليدي.

4.2 مفهوم وتطور المحاسبة القضائية والهدف منها

يعود تاريخ مفهوم المحاسبة القضائية إلى جذور الإنضباط التي يمكن إرجاعها إلى أكثر من 5000 عام. كشفت الإكتشافات الأثرية، التي يرجع تاريخها إلى ما بين 3300 و3500 قبل الميلاد، عن عادات المحاسبين أو الكتبة الأوائل في العالم في بلاد ما بين النهرين ومصر، الذين سجلوا المعاملات التجارية على ألواح طينية رطبة أو ورق البردي. يقوم الناسخ بعد ذلك بلف المستند الأصلي في مطروف رقيق من الطين، وقد أجروا عليها عدداً من العمليات. وإذا تم العبث بالقرص الخارجي لاحقاً، فسيتم فتح تحقيق. نظراً لأن العقوبات الواردة في هذا النطاق كانت رادعة، فقد كان المحاسبون المصريون حريصين على إعداد سجلات دقيقة لأن أي مخالفات يجدها مدققي الحسابات الملكية يعاقب عليها بالغرامة أو التشويه أو حتى عقوبة الإعدام (Oberholzer, 2002:1).

وتعني كلمة Forensic وفقاً لقاموس (Websters) تستخدم لوصف عمل العلماء الذين يفحصون الأدلة من أجل مساعدة الشرطة في حل الجرائم في المحاكم القضائية (Collins, 2022)، كما تعني وفقاً لقاموس (Macmillan) استخدام المهارات المحاسبية للتحقيق في الإحتيال أو الإختلاس وتحليل المعلومات المالية لاستخدامها في الإجراءات القانونية. وتعني باللغة العربية (بلاغي، جدالي، شرعي، عدلي، قضائي، مُناظرة). أما في مهنة المحاسبة فيعني مصطلح المحاسبة القضائية تخصص يتطلب خبرة في مجالات مثل المحاسبة، والتدقيق، وعلم النفس، وعلم الجريمة، والقانون، والإحصاءات، والتمويل، وأنظمة المعلومات، وجمع وتحليل وتفسير المعلومات والبيانات ذات الصلة في نطاق الخبرة. ومن الناحية التاريخية يعود أصل ممارسة المحاسبة القضائية بأنه يعود إلى القرن التاسع عشر في أسكتلندا أي قبل حوالي (200 عام)،

عندما أصدر محاسب أسكتلندي إعلاناً له كخبير متخصص يقدم شهادته كشاهد في المحكمة لدعم إجراءات التحكيم والمشاركة في فض النزاعات في عام 1824 (Tucker, 2011). فكانت إحدى الأدوات التي استخدمها المحاسبون القضائيون لاكتشاف الإحتيال هي مثلث الإحتيال دونالد كريسي (Donal Cressey's). في الأربعينيات (1940's) طور كريسي هذه الأداة وأصبح متخصصاً بدرجة عالية في كشف النصب والإحتيال. ولتطبيق مثلث الإحتيال أجرى كريسي مقابلات مع حوالي 200 شخص تبين أنهم ارتكبوا عمليات إحتيال. يوضح مثلث الإحتيال العناصر الثلاثة التي يجب أن تكون حاضرة أثناء ارتكاب الإحتيال. هذه العناصر هي الفرصة (opportunity) والعقلانية (rationalization) والضغط (pressure). إذا شعر المحاسب القضائي في الوظيفة أن هذه العناصر الثلاث موجودة في المنظمة أو المؤسسة، فمن المحتمل أنهم سيجدون الإحتيال، ومن ثم سوف يستخدمون الشك المهني في مثل هذه المواقف والحالات. حتى لو لم يجدوا حالات مشتبه فيها أو إحتيالياً، يتطلب منهم العمل اتجاه عملهم ومسؤولياتهم البحث عنه بأفضل ما لديهم من مهارات وقدرات مهنية وفنية.

كما يعود الفضل إلى موريس إي. بيلوبيت (Maurice E. Peloubet) في تطوير مصطلح المحاسبة القضائية في مقالته التي صدرت عام 1946 بعنوان "المحاسبة القضائية: مكانها في اقتصاد اليوم - Forensic Accounting: Its Place in Today's Economy" (Augustine & Uagbale-Ekatah, 2015). وبحلول أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، أثبتت المحاسبة القضائية جدواها خلال الحرب العالمية الثانية حيث تم استخدامها على نطاق واسع من قبل مختلف الوكالات الحكومية حول العالم. ومع ذلك، لم يتم وضع الإجراءات الرسمية حتى الثمانينيات عندما تم نشر الدراسات الأكاديمية الرئيسية في هذا المجال (Rasey, 2009). وفي وقت مبكر من القرن العشرين أنتشر مفهوم المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة وبريطانيا تحدد هذه المهنة مجالاً يتكون من مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق، وفي عام 1982 صدر أول كتاب للمحاسبة القضائية بعنوان "المحاسب كشاهد خبير - Forensic Accounting: The Accounting as an Expert Witness" للمؤلف Francis C. Dykman. وفي عام 1986 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لائحة تتضمن خدمات المحاسبة القضائية بشكل عام تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها محاسبون قانونيون محترفون لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج وإبلاغها في قاعة المحكمة أو مجلس الإدارة أو أي مكان قانوني أو إداري آخر. بشكل أكثر بساطة، في سياق التقاضي، يعني مصطلح المحاسبة القضائية أن يكون مناسباً للاستخدام في محكمة قانونية. تهدف هذه الموارد إلى مساعدة الممارسين في أداء هذه الواجبات بكفاءة مع مواكبة المشكلات التي تؤثر على ممارستهم اليومية. كما تصف جمعية مدققي الإحتيال المعتمدين (ACFE) المحاسبة القضائية بأنها مزيج فعال من المعرفة المحاسبية ومهارات البحث في دعم الحالات والمحاسبة الإستقصائية (www.acfe.com). الغرض من المحاسبة القضائية هو العمل كجسر أو وسيط بين الشركات والهيئات القانونية (Williams, 2006). بمعنى آخر، يعمل المحاسبون القضائيون على كشف ومنع الإحتيال في البيانات المالية. وفي قضايا المحاكم، يقومون بإجراء تحليلات لتسوية القضايا.

وفي دراسة الأدبيات المحاسبية للسنوات الأخيرة، تم وصف المحاسبة القضائية على نطاق واسع من قبل باحثين مختلفين على أنه تقاطع بين المحاسبة والقانون (Kranacher & Riley, 2011). كما يمكن وصفها بأنها عملية ضمان العدالة في الأمور المحالة إلى المحكمة وإتخاذ الترتيبات في القانون إذا كان هناك نقص (Hao, 2010). كما وصف (Oberholzer, 2002) المحاسبة القضائية بأنها نهج يمكن بعض المؤسسات أن تتبعه في كيفية الرد على الأحداث المختلفة باستخدام تقنيات مختلفة في التحقيق، وهذا يشير إلى أن هناك مجال خبرة حول المحاسبة والمجال المالي لشهادة الخبراء من قبل المحكمة وإبداء الرأي في هذا الموضوع وحل الإشكالات. كما عرفها (السيسي، 2006) فالمحاسبة القضائية هي فرع من فروع المحاسبة تهتم بإعداد محاسبين قضائيين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملية للعمل كخبراء ومستشارين لتأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحق وإقرار العدالة بما يمتلكون من معرفة متخصصة بمجال المحاسبة والتدقيق واستخدام مهاراتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية. كما تعرف أيضًا بأنها ذلك العلم الذي يتعامل مع تطبيقات الحقائق المحاسبية والتي يتم جمعها من خلال طرق وإجراءات المحاسبة القانونية للقضايا المالية (أبو عمارة والحركان، 2019). ووفقًا لمفهوم (Owolabi et al., 2013) فهي فرع علمي يستخدم تقنيات وطرق مختلفة لإكتشاف الإحتيال في المحاسبة القانونية. يشمل المفهوم أيضًا والمعروف بإسم المحاسبة الإستقصائية، كلاً من الدعم القانوني والمحاسبة الاستقصائية. ومع ذلك، فإن الدعم القانوني يتعامل أولاً مع القضايا الضارة اقتصاديًا (Kasum, 2009).

لقد إتخذت المحاسبة القضائية العديد من قفزات النمو الكبيرة عبر التاريخ الحديث. حيث دعت تطور صناعة المحاسبة تدريجيًا إلى طلب المزيد على المحاسبين القضائيين. وخلال الأعوام ما بين (2013-2018) تم التوقع بأن يصل نمو الصناعة بناءً على حجم الوظائف المتاحة في سوق العمل وإرتفاع معدل الإيرادات التي تجلبها الصناعة إلى 6.7%. وفي عام 2013، حققت إيرادات الصناعة 4.5 مليار دولار، وكان من المتوقع أن تحقق معدل نمو يصل إلى 6.3 مليار دولار بحلول عام 2018 (Chiang, 2013). مع مرور الوقت، مثل أي وظيفة أخرى تطورت المحاسبة القضائية. حيث تأثرت الصناعة بالتغيرات في التكنولوجيا والمجتمع والإقتصاد والسياسة. ونظرًا لأن أحد جوانب العالم يتغير، فقد تغيرت وظيفة المحاسب القضائي. فإن التعليم المستمر هو الطريقة الوحيدة فقط التي يتعلم بها المحاسبون القضائيون كيفية التكيف مع التحديات الجديدة واستخدام مهارتهم المهنية. وبالرغم من أن المهنة كانت موجودة منذ أواخر عقد القرن التاسع عشر (1900's) إلا أنها قد غيرت بشكل كبير سياسة وطريقة إكتشاف الإحتيال والتعامل معه منذ ذلك الحين.

والجدول رقم (1) يعرض الأحداث المهمة في التطور التاريخي للمحاسبة القضائية - سألقة الذكر - في إطار النقاهايات الإقتصادية المختلفة للبلدان، والتي تعود عملية تطوير المحاسبة القضائية في التاريخ إلى العصور القديمة. لأنه من أجل تقييم التجارة والمحاسبة وحتى السجلات على مستوى القواعد القانونية ، لم يتم تنظيم القانون فحسب، بل أيضًا العرف، كما في العصور القديمة، وفقًا لإجراءات الاتفاقيات

التجارية. فكانت نقطة الإنطلاق في المحاسبة القضائية هي الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى الى تعدد الأنشطة الاقتصادية وظهر مجال جديد به معاملات معقدة.

الجدول 1. التطور التاريخي للمحاسبة القضائية

الموقع أو الفرد	التاريخ	تطبيق
بلاد ما بين النهرين ومصر	3500-3300 قبل الميلاد	تم كتابة المعاملات التجارية على أوراق البردى وألواح الطين، وإذا تم التلاعب بها، يتم إجراء الاستجواب أو التحقيق.
الهند	184-321 قبل الميلاد	تمت محاكمة حوالي 40 جريمة إختلاس وجدت في السجلات المحاسبية.
الإمبراطورية الرومانية	330 ميلادي	تم استخدام أنشطة المحاسبة القضائية لتدقيق الأصول والتلاعب والإفلاس.
العصور الوسطى	15 ميلادي	في الحالات التي يلتزم فيها المحاسبون بالبعد القانوني ويوفرون الرقابة، يتم التحقيق في السجلات المحاسبية من خلال القضايا التي أحييت إلى المحاكم.
لوكا باسيولي (Luca Pacioli)	1494	ناقش في كتابه "ملخص في الحساب والهندسة والنسبة والتناسب" باللاتينية (Summa de Arithmetica Geometria Proportioni et Proportionalita) إنشاء الرقابة الداخلية ومراقبة العناصر التجارية في نظام القيد المزدوج المحاسبي.
أسكتلندا	القرن الـ 19	تم وضع أسس مهنة المحاسبة المعتمدة في أسكتلندا وتم إنشاء علاقة تربط بين القانون والمحاسبة.
أسكتلندا	1824	شاهد أول مثال تطبيقي للمحاسبة القضائية في الإعلان الترويجي لمحاسب أسكتلندي يدعى جيمس مكلياند (&James McClell) كخبير في دعم التحكيم.
الولايات المتحدة الأمريكية	1940-1898	القبض على آل كابوني (Al Capone) حيث جمع فريق من المحاسبين القضائيين المعروفين بإسم "المحققون الصامتون" معلومات في قضيته لا يمكن الدفاع عنها بتهمة التهرب الضريبي.

مع إنهيار أتلانتيك (Atlantic)، إحدى أكبر المؤسسات في البلاد، ظهور المحاسبين القضائيين أثناء التحقيق لتقديم الدعم القانوني للمحكمة.	1960	كندا
نُشر كتاب بعنوان "المحاسبة القضائية: مكانها في اقتصاد اليوم" وإستخدم مفهوم المحاسبة القضائية لأول مرة. تم التأكيد على أهمية مهنة المحاسبة القضائية وتم اتخاذ ترتيبات مختلفة للكشف عن المعاملات الإحتيالية.	1982-1946	موريس إي. بيلوبيت (Maurice E. Peloubet)
إنهيارات بالغة في تاريخ مهنة المحاسبة، حيث إنهيارت عدة شركات أمريكية مثل Parmalat, Tyco, WorldCom, Enron, Sunbeam, Adelvin، تلى ذلك إنهيارات شركات كبرى مثل Royal Ahold في نيوزيلندا، Company Insurance Life Equitable في إنجلترا. وإصدار عدد من القوانين مثل قانون Oxley-Sarbanes، وقانون Patriot، والمعيار SAS99 للحد من الغش والإختلاس والإحتيال المرتكب من الإدارة أو الموظفين.	2001 وما بعده	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: تم إعداد الجدول من مصادر المعلومات المتاحة في الإطار النظري للدراسة.

إن الهدف الأساسي من مهنة المحاسبة القضائية هو دعم الأفراد والمؤسسات والحكومات من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات التي قد تحافظ وتساهم في إستمرارها (Howieson, 2018). وهذه الخدمات مجالاتها واسعة النطاق؛ وبالتالي، فإن المحاسبة القضائية كمهنة فإنها تقدم دراسات متعددة التخصصات (Hegazy et al., 2017). مما يمكن المحاسبين القضائيين من ممارسة العمل المحاسبي في مختلف المؤسسات والشركات بما في ذلك شركات التأمين والمعاهد العامة وقوات الشرطة والبنوك والوكالات الحكومية (Tiwari & Debnath, 2017; Yogi Prabowo, 2013). وبالرغم من وجود تداخل بين بعض الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية (مثل كشف الإحتيال والجرائم الإلكترونية، وخدمات التقاضي، وتقييم الأعمال)، إلا أن الغالبية العظمى من الأبحاث في مجال المحاسبة القضائية صنفت الخدمات التي يقدمها محاسبو المحاسبة القضائية إلى أربع فئات رئيسية وهي خدمات التقاضي (Heitger & Heitger, 2008)، والتحقيق في الإحتيال (Louwers, 2015; Van Akkeren & Buckby, 2015)، وتحليل الأدلة القضائية الحاسوبية (Pearson & Singleton, 2008)، وتقييم الأعمال (DiGabriele & Lohrey, 2016). وأشارت دراسة (Hegazy et al., 2017)، بأنه قد يعمل محاسبو المحاسبة القضائية كمستشارين يقدمون المساعدة المهنية للمحامين في عملية التقاضي أو يقدمون أدلة في دعوى قضائية مالية. قد تشمل خدمات دعم التقاضي العناصر التالية: تسوية المنازعات، والإستشارات المتعلقة بالنزاع، وتعاقبات الشهود الخبراء، والخدمات الإستشارية (Tiwari & Debnath, 2017; Curtis, 2008). كما يمكن للمحاسبين القضائيين تقديم خدمات تقييم الأعمال في بعض الظروف أو الإستثناءات، بما في ذلك حالات مثل الإصابة الشخصية،

وإفلاس إستشارات تحليل المخاطر، وقانون الأسرة، والقضية الزوجية، والتعويضات القائمة على الأسهم والقيمة العادلة للتقارير المالية (DiGabriele & Lohrey, 2016; Kohn, 2014). أيضًا هناك مجال أو تخصص آخر فيما يعرف بتسوية المنازعات، الذي سيعمل من خلاله المحاسبون القضائيون في الخدمات المتعلقة بالمحكمة والخصومات المالية (Brennan, 2005).

ومن الإستعراض السابق، يتضح بأن مجال المحاسبة القضائية هو مجال شامل للممارسة المهنية لخدمات التحقيق في جرائم الإحتيال وإختلاس الأموال. في الواقع، يلعب المحاسب القضائي دورًا مهمًا في عملية إكتشاف ومنع ومقاضاة الأفراد المتورطين في نشاط إجرامي مثل التلاعب المالي وغسيل الأموال وسرقة الهوية (Honigsberg, 2020; Sanchez, 2012). إلى جانب ذلك، يتوقع من المحاسبين القضائيين التعامل مع البيانات المحوسبة والمشاركة في مجموعة متنوعة من الأعمال مثل تكنولوجيا المعلومات، وإستخراج البيانات، والتكنولوجيا القضائية (Rezaee & Wang, 2019; Van Akkeren et al., 2013). في هذا السياق ساهم (Pearson & Singleton, 2008) في تصنيف وإكتشاف الجرائم الإلكترونية بحيث يمكن المحاسبين القضائيين بأن يلعبوا دورًا مهمًا في الحد من هذه الجرائم ومعاينة مرتكبيها، مثل الإحتيال على بطاقات الائتمان، ومبيعات المخدرات عبر الإنترنت، والإحتيال في الإتصالات، والإبتزاز عبر الإنترنت / البريد الإلكتروني، والمقامرة عبر الإنترنت، وسرقة خصوصية الكمبيوتر، وحقوق الملكية الفكرية.

5.2 المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية وعضوية محلي التقييم المعتمدين

أصدرت المنظمات المهنية المتخصصة في المحاسبة مجموعة من المعايير المنظمة للمهنة، وتحديد المهارات، والخبرات والمستوى التعليمي لممارسي المهنة، والقواعد السلوكية التي يجب أن يلتزم بها ممارسي المهنة وإعداد برامج التعليم المستمر لتطوير المحاسبة القضائية كمهنة خصوصًا في الولايات المتحدة وكندا واستراليا لمواجهة جرائم الإحتيال والفساد المالي، ومن بين هذه المنظمات المهنية مايلي:

1. عام 1827 تأسست جامعة تورنتو University of Toronto بكندا وهي عضو في رابطة الجامعات الأمريكية ونظرًا لزيادة الطلب على المحاسبين القضائيين تضافرت جهود الجامعة مع المعهد الكندي للمحاسبين القضائيين لتوفير برنامج يمنح شهادة الدبلوم في المحاسبة القضائية والتحقيق.

2. عام 1887 تأسس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Accountants (AICPA) حيث كان قبل عام 1957 يعرف بإسم المعهد الأمريكي للمحاسبين ويمثل منظمة لأعضاء المهنة والمحاسبين القانونيين (CPAs) ويقوم بإصدار معايير تدقيقية وإخلاقية بالإضافة إلى أدلة وإرشادات للصناعات الكبرى التخصصية بالإشتراك مع مجلس المحاسبة المالية (FASB) ومجلس المعايير المحاسبة الحكومية (Government Accounting Standards Board - GASB) ونتيجة لزيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية فقد تم تأسيس لجنة التصديق على منح ترخيص في المسائل القضائية المالية (Certified in Financial Forensics (CFF).

3. تم تأسيس لجنة الأوراق المالية والبورصات بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 وقانون الأوراق المالية والبورصات لعام 1934، إستجابةً لإنهيار سوق الأوراق المالية عام 1929 الذي أدى إلى الكساد الكبير.
4. عام 1951 تأسس المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين **The Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA)** حيث كان قبل عام 1902 يعرف بإسم (**Dominion Association of Chartered Accountants**) يضم 82000 CICA عضو، يمثلون محاسبين قانونيين في جميع أنحاء كندا. ويشمل أيضًا المحاسبين الأعضاء من **Institute of Chartered Accountants of Bermuda (ICAB)**.
5. عام 1973 تم تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية **Financial Accounting Standards Board (FASB)** مقرها في نورووك (Norwalk)، والتي تضع معايير المحاسبة المالية وإعداد التقارير للشركات العامة والخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح التي تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP).
6. عام 1975 تأسست الجمعية الوطنية لخدمات دعم التقاضي **National Litigation Support Services (NLSSA)** وتتمثل مهمتها في تعزيز فعالية وإستقلال وسلامة الهيئات القضائية وتعزيز التعاون بين الدول وتسهيل تبادل المعلومات بين الهيئات القضائية.
7. عام 1986 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) دليل الممارسة رقم (7) لتحديد ستة مجالات لخدمات المحاسبة القضائية تتلخص فيما يلي: تحديد قيمة الضرر، منع الإحتكار، المحاسبة، التقييم والإستشارات العامة، والتحليلات، كما تمنح ترخيص المحاسب المالي أو شهادة خبير كشف الإحتيال **Certified in Financial Forensics (CFF)**.
8. عام 1988 تأسست جمعية المحققين (أو الممتحنين) المعتمدين للإحتيال (ACFE) **Association of certified fraud examiners** وهي تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات والدورات في مكافحة الغش والإحتيال، وتمنح ترخيص محقق (أو ممتحن) الإحتيال المعتمد **Certified Fraud Examiner (CFE)**.
9. عام 1998 إشتهار جمعية إختصاصي الإحتيال المعتمدين **Association of Certified Fraud Specialists (ACFS)** والتي تأسست في عام 1993 بإسم جمعية محاربي الإحتيال في كاليفورنيا تم تعديل الاسم فيما بعد عام 1998 بهدف تقديم فرص التدريب الجيد والفعال في إكتشاف وردع الإحتيال حيث تمنح منتسبها "شهادة أخصائي الإحتيال المعتمد" **(Certified Fraud Specialists - CFS)**.
10. عام 1990 تأسست الجمعية الوطنية لمحلي التقييم المعتمدين **National Association of Certified Valuators & Analysts (NACVA)** لحاجة المجتمع إلى الاستشاريين في مجال تقييم الاصول غير الملموسة والخدمات المالية القانونية، بهدف دعم مستخدمي الخدمات التجارية والكشف عن أضرار الغش والإحتيال والوقاية منه، وتمنح ترخيص المحلل المالي القضائي المعتمد **Certified Forensic Financial Analyst (CFFA)**.

11. عام 1990 تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبة القضائية **American Board of Forensic Accounting (ABFA)** وهو يعمل تحت مظلة الكلية الأمريكية للممتحنين القضائيين الدوليين **American College of Forensic Examiners international (ACFEI)** والتي باشرت أعمالها في عام 1997 وبدأت في منح تراخيص التدريب لمحاسبين القضائيين عام 2001 والتي تحمل إسم "المحاسب القضائي المعتمد" **(CRFAC Certified Forensic Accountant)**.
 12. عام 1991 تأسست الجمعية الوطنية لمحلي التثمين **(NACVA National Association of Certified Valuation Analysts)** بولاية يوتا، وهي منظمات مهنية مختصة بتقييم الأضرار الاقتصادية بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ والعروض العامة الأولية والإفلاس (IPOs).
 13. عام 1991 تأسست الرابطة الوطنية للمحاسبين القضائيين **(FASNA Forensic Accounting Society of North America)** كأول جمعية للمحاسبين القضائيين الذين يتعاملون مع قطاع التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث.
 14. عام 2005 تم تطوير جمعية المحاسبين العاميين القضائيين المعتمدين **(FCPAS Forensic CPA Society)** من أجل الحصول على تصنيف لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)، وتمنح تراخيص المحاسب العام القضائي المعتمد **(FCPA Forensic Certified Public Accountant)**.
 15. عام 2006 تأسس مجلس معايير المحاسبة الأخلاقية والمهنية الأسترالي **(APESB Professional & Ethical Standards Board)** كمبادرة من **CPA Australia** ومعهد المحاسبين القانونيين الأسترالي **(Chartered Accountants Australia & New Zealand)**، ومعهد المحاسبين العاميين **(IPA Institute of Public Accountants)**.
 16. عام 2007 تم دمج إعتداد محلل ردع الإحتيال **(CFD Fraud Deterrence Analyst)** في اعتماد المحلل المالي القضائي المعتمد **(CFFA Certified Forensic Financial Analyst)**. وفي هذا السياق فإن المحاسبة القضائية لها القدرة على تلبية المعايير الصارمة للمحكمة وتشمل المهارات الأساسية لبعض المحاسبين القضائيين لفهم العملية القانونية، وكيفية إجراء التحقيقات، وإجراء التحليلات المالية والإجراءات المحاسبية الأخرى بمستوى مقبول في النظام القانوني. كما يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بالثقة والقدرة على الرد الفوري على الأسئلة المطروحة في المحكمة. علاوة على ذلك، وربما يكون أكثر أهمية من معرفة الإجابات، ويجب أن يكون قادرًا على توصيل معلومات مالية تقنية ومعقدة للغاية في كثير من الأحيان بطريقة ستفهمها المحكمة. وفيما يلي بعض الإعتمادات المهنية المطلوبة للإلتزام المحاسب القضائي لعضوية محلي التقييم المعتمدين:
1. محلل تقييم معتمد **(CVA The Certified Valuation Analyst)**
 2. ممتحن مالي معتمد **(CFE Certified Financial Examiner)**
 3. محاسب قضائي معتمد **(CRFAC Certified Forensic Accountant)**
 4. محلل تقييم مفوض **(AVA Accredited Valuation Analyst)**

5. مقيم أعمال مفوض (ABV) Accredited in Business Valuation

6. محلل مالي معتمد (CFA) Chartered Financial Analyst

7. محلل سوق معتمد (CMA) Chartered Market Analyst

8. محلل قانوني معتمد (CPA) Certified Public Accountant

9. محاسب معتمد (CA) Chartered Accountant

10. المثلثن المعتمد (ASA) Accredited Senior Appraiser

11. مثلثن الأعمال المعتمد (CBA) Certified Business Appraiser

ونستنتج مما سبق مدى إهتمام الجمعيات والاكاديميات والمعاهد بمهنة المحاسبة القضائية ومساعدة المحاسبين القضائيين في تطوير مهاراتهم وخبراتهم في المحاسبة والتدقيق من خلال حصولهم على الشهادات المعتمدة في مجال تخصصهم بالإضافة إلى قدرتهم على الإستجابة الفورية وإبلاغ المعلومات المالية بوضوح ودقة في قاعة المحكمة. فالمحاسبون القضائيون مدربون على النظر إلى ما وراء الأرقام والتعامل مع واقع الأعمال حسب الحالة أو الموقف. وكثيرا ما يتم إستدعائهم للعمل كشهود خبراء ومستشارين في التقاضي.

3. الإطار الخاص بتحليل نتائج دراسات المحاسبة القضائية المهنية والتعليمية

3.1 الفائدة من تعليم المحاسبة القضائية لطلبة الجامعات والمعاهد المتخصصة. قد يشتمل برنامج دراسة المحاسبة القضائية على مجموعة من المعارف المختلفة والخبرة المحلية العميقة بما في ذلك المحاسبة والتدقيق والإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وعلم إجتماع القانون وعلم النفس (Kresse, 2008). علاوة على ذلك، سيستفيد طلاب المحاسبة القضائية من ممارسة أعمالهم من خلال المجموعة المتنوعة من المساقات والمعارف والقدرات والمهارات التي تم إكتسابها خلال فترة دراستهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يمتلك المحاسب القضائي الناجح والمتميز مجموعة من المهارات، بما في ذلك مهارات التحليل والإتصال والتحقق (Brickner et al., 2010: 696). وفي هذا السياق أشار (Tiwari & Debnath, 2017; McMullen & Sanchez, 2010). وفي هذا السياق أشار (Brickner et al., 2010: 696) إلى أنه بعد إجتياز الطلاب دورة المحاسبة القضائية بنجاح فإنه يحدث تحسن ملحوظ في إكتسابهم قدرات ومهارات التحقيق والتقصي في الكشف عن الإحتيال المتعلقة بـ (1) جمع الأدلة وتنظيمها وتقييمها، (2) استخدام أدوات تحقيق مختلفة لتحديد أدلة الإحتيال (مثل التهرب الضريبي)، (3) إجراء المقابلات لأغراض جمع الأدلة و(4) مهارات الإتصال. كما كشفت الدراسات التطبيقية السابقة حول فوائد أهمية تعليم المحاسبة القضائية للطلاب، والتي توصلت إلى أن الطلاب الذين لديهم معرفة ومهارات بمكافحة الإحتيال تزيد من فرص عملهم بعد التخرج (Carpenter et al., 2011). كما يعتبر الطلاب الحاصلون على تعليم المحاسبة القضائية أكثر فاعلية وفائدة لمؤسساتهم. بينما أشارت دراسة (LaSalle, 2007) إلى أن الطلاب الذين تم تعليمهم نظرية مثلث الإحتيال في دورة المحاسبة القضائية كانت أخطائهم في إكتشاف الإحتيال أقل مقارنة بالطلاب الآخرين. حيث تم تعزيز هذا الرأي من قبل دراسة (Lehmann, 2015)، الذي أشار إلى أن الخريجين الحاصلين على تعليم في المحاسبة القضائية قد عادوا

بعد التخرج ليصرحوا بأن دراسة دورات المحاسبة القضائية شجعتهم على أن يكونوا أكثر كفاءة في عملهم من خلال إكتساب المعرفة بتقييم مخاطر الإحتيال والكشف عنه.

ويمكن القول بأن المحاسبة القضائية متعددة الفوائد للطلاب. وعلى سبيل المثال لا الحصر، خلصت دراسة (Carpenter et al., 2011) إلى أن مقرر المحاسبة القضائية يعزز من قدرة الطلاب للإستجابة للظروف التي تدل على وجود تحريفات جوهرية حيث يتضمن الشك المهني تقييم جوهرية لأدلة المراجعة والتدقيق. كما تشير الدراسة إلى أن تجربتهم الطويلة في ممارسة تعليم المحاسبة القضائية يزودهم بأداء أعلى لتقييم مخاطر الإحتيال. في مثال آخر لدراسة (Lee et al., 2015) تكشف أن الطلاب الحاصلين على تعليم المحاسبة القضائية يظهرون مستويات أعلى من الإبداع والمهارات مقارنة بالطلاب الآخرين. كما يؤكد (Heitger & Heitger, 2008) إلى أن النطاق الواسع لخدمات المحاسبة القضائية قد يجذب الطلاب للانخراط في تعليم المحاسبة القضائية وبالتالي قد يعزز فهمهم للفرص الجديدة التي قد يواجهونها. مرة أخرى، لا تعد كفاءات المحاسبة القضائية مفيدة فقط للمحاسبين القضائيين المحتملين ولكنها مفيدة أيضًا لجميع طلاب المحاسبة بغض النظر عن المسار الوظيفي الذي اختاروه.

2.3 القيم المهنية التي يجب تبنيتها في مكان العمل. تعطي المحاسبة القضائية قيمة للمحاسبين والمدققين عندما يضيفون بعض كفاءات المحاسبة القضائية إلى مجموعة كفاءاتهم ومهاراتهم. حيث ادعى (Crumbley et al., 2004) أن أهمية مهنة المحاسبة القضائية مستمدة من الأدوار القضائية والتحقيقية للمحاسبين القضائيين، لا سيما في بيئة الأعمال التجارية بين الأطراف المتنازعة بسبب تزايد حدوث النصب والإحتيال والخداع المالي. كما تعتبر المحاسبة القضائية مهنة حيوية لأنها تتضمن مزيجًا من المعرفة بما في ذلك المحاسبة والتدقيق والقانون والتمويل وتكنولوجيا المعلومات وعلم الجريمة. بالإضافة إلى ذلك أكد باحثون سابقون أن فوائد المحاسبة القضائية نشأت من خلال ممارسة مجموعة واسعة من الواجبات التي تم تكييفها تحت مظلة المحاسبة القضائية (Alshurafat et al., 2020; Honigsberg, 2020; Botes & Saadeh, 2018; Tiwari & Debnath, 2017).

3.3 الطلب المتزايد على محاسبين المحاسبة القضائية. هناك عدة أسباب رئيسية وراء زيادة الطلب على المحاسبين القضائيين، ومن المرجح أن تظل هذه العوامل ثابتة في المستقبل المنظور. الأول هو أن هناك زيادة كبيرة في حالات الإحتيال في الشركات، بسبب الإتجاه التصاعدي في الإنفاق الحكومي على أنظمة مكافحة غسيل الأموال في السنوات الأخيرة. ثانيًا، جاء الإرتفاع من تطورنا كمجتمع نحو ثقافة مؤسسية أكثر تقاضيًا. ويقول جافين بيرسون (Gavin Pearson)، الشريك في شركة (HSNO) للمحاسبة القضائية، إن الطلب على المحاسبة القضائية "زاد بشكل كبير على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، وذلك بسبب تطور الصناعة وكذلك زيادة وعي الناس بالخدمات التي يمكن أن يقدمها محاسبو المحاسبة القضائية سواء كان ذلك فيما يتعلق بالإحتيال أو النزاعات. وعلى سبيل المثال، يقول بيرسون، "إذا حددت شركة كبيرة عملية إحتيال أو تلاعب في القوائم المالية، فمن المحتمل أن ترغب في توجيه محاسبي المحاسبة القضائية الخارجيين لإجراء تحقيق". وبالمثل، ظهرت دراسات ذات إهتمام متزايد حول مدى توافر تعليم

المحاسبة القضائية متعددة المهام والصلاحيات (Alshurafat et al., 2020; Kramer et al., 2017;) وفي الآونة الأخيرة، إزدادت الحاجة إلى المحاسبين القضائيين وخدمات المحاسبة القضائية وتعليم المحاسبة القضائية (Tiwari & Debnath, 2017). ونتيجة لذلك، تم أيضًا زيادة عدد برامج تعليم المحاسبة القضائية والتي ظهرت هذه الزيادة في سياقات محددة حول العالم (Alshurafat et al., 2019; Seda & Kramer, 2008). على سبيل المثال، أشارت دراسة (Alshurafat et al., 2019) إلى إزداد أعداد الجامعات التي تدرس المحاسبة القضائية في أستراليا. وبالمثل، وجد (Seda & Kramer, 2014) أن الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت بشكل كبير لتوفير مهنة تعليم المحاسبة القضائية. بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة عدد شركات المحاسبة القضائية (Hegazy et al., 2017; Van Akkeren & Tarr, 2014). فكانت الزيادة في أرباح المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة أكبر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الوطني (Huber, 2012). وفي هذا السياق جادل (Huber, 2012) على أهمية الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة والتي تحظى باهتمام متزايد من قبل أصحاب المصلحة مثل الأكاديميين والممارسين.

4.3 قنوات وظيفية جديدة. أشارت الدراسات الحالية إلى وجود عوائق ملحوظة داخل مهنة المحاسبة القضائية وشهادات المحاسبة القضائية (Huber, 2014). وعلى الرغم من وجود بعض العقبات المرتبطة بتنظيم اعتماد المحاسبة القضائية، إلا أن هناك العديد من المنظمات التي تقدم العديد من الشهادات المهنية. وكما ذكر (Domino et al., 2017) أن أي محاسب قضائي يريد أن يتم إيمته يمكنه أن يحمل واحدة من 16 شهادة متاحة للمحاسبين القضائيين. علاوة على ذلك، هناك عدد متزايد من المنظمات والمؤسسات المتخصصة والتي تصدر شهادات في المحاسبة القضائية (Huber, 2014). وفي هذا السياق، ينتقد كل من (Boyd et al., 2009) متطلبات مدقق الإحتيال المعتمد (Certified Fraud Examiner) كشهادة رئيسية في مجال المحاسبة القضائية. ووفقًا لـ (Boyd et al., 2009, p. 87)، يعطي ممارسو محققو الإحتيال المعتمدون واجبات مثل "حل القضايا التي تنطوي على الإحتيال، وجمع الأدلة، والحصول على البيانات وملء التقارير، والإدلاء بشهادة المحكمة على النتائج التي تم التوصل إليها، ومساعدة السلطات في الكشف عن الإحتيال ومنعه". كما يمكن لممارسي المحاسبة القضائية العمل في الوكالات الحكومية وشركات التدقيق والبنوك والشركات المالية والمنظمات غير الهادفة للربح والكيانات الصغيرة والمتوسطة أو الشركات المتخصصة لتقديم خدمات المحاسبة القضائية.

5.3 الحاجة لتقليل الإحتيال والحد منه. مع زيادة معدلات الإحتيال وفشل المدققين في إكتشاف مرتكبي عمليات الغش والإحتيال، فإن المحاسبة القضائية اكتسبت الشرعية كمهنة تقترح مجموعة من الأدوات للكشف عن مرتكبي الإحتيال والفساد المالي (Honigsberg, 2020; Nawawi & Salin, 2018). إذ يمثل الإحتيال تهديدًا للمؤسسات من جميع الأنواع والأحجام في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2018 كشف تقرير للأمم المتحدة الذي أجرته جمعية مدققي الإحتيال المعتمدين عن 2690 حالة إحتيال مهني من أصل 125 دولة بإجمالي يتجاوز 7 مليارات دولار لجميع الحالات، و130 ألف دولار لكل حالة في المتوسط (Van

(Akkeren & Buckby, 2015). ويعزو إنهيار الشركات الكبرى مثل Tyco و Enron و WorldCom و Adelivia إلى وجود ظاهرة الغش والإحتيال المنتشرة وعدم متابعتها في ذلك الوقت. كما كشفت دراسة (Tiwari & Debnath, 2017) إلى أن هناك زيادة في عدد أنشطة الإحتيال والفساد المالي في جميع أنحاء العالم، مما يؤكد على ضرورة الإستعانة بخدمات المحاسبة القضائية. ويمكن أن يضمن تعليم المحاسبة القضائية المناسب أن الموظفين والعملاء على دراية بقوانين عقوبة الإحتيال وسوء السلوك المالي على الشركات (Honigsberg, 2020). أيضًا، يمكن لتعليم المحاسبة القضائية إبلاغ الموظفين بالخطوات اللازمة لحماية المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى جرائم مالية تحدث قبل وقوعها. فالمحاسبون القضائيون مجهزون بالمعرفة والمهارات اللازمة للكشف عن الإحتياليين عند ارتكابهم لجرائم الإحتيال. حيث أظهرت دراسة (Mehta & Bhavani, 2017) كيف يستخدم ممارسو المحاسبة القضائية أدوات قضائية مختلفة للكشف عن الإحتيال. إذ تتضمن هذه الأدوات قياسات الشذوذ الإحصائي (statistical abnormalities) مثل درجة ألتمان زد (Altman Z-Score)، ونموذج قانون بنفورد (Benford's Law Model)، ومتغيرات بنيش (Beneish) المكونة من ثمانية عوامل وخمسة متغيرات. علاوة على ذلك، قد تتضمن هذه الأدوات أيضًا نهجًا يركز على المحاسبة ويركز أيضًا على تحليل البيانات المالية. وبالتالي، يُنظر إلى دمج تقنيات المحاسبة القضائية الحديثة في المحاسبة والتدقيق على أنه أمرًا ضروريًا للتعامل بفعالية مع مشكلة إكتشاف مخططات الإحتيال المبتكرة الناشئة عن فشل التدقيق في إكتشاف عمليات الإحتيال (Honigsberg, 2020).

6.3 الحاجة لوجود اللوائح المهنية (المعايير وواضعو المعايير). في أدبيات المحاسبة القضائية، هناك إختلافات في لوائح المهنة عبر البلدان (Hegazy et al., 2017; Tarr et al., 2016). أيضًا، هناك نقص في الأدلة التجريبية التطبيقية في الأدبيات التي تحدد اللوائح الخاصة بشركات المحاسبة القضائية (Huber, 2012). حيث كشفت دراسة (Hegazy et al., 2017) عن وجد إختلافات ملحوظة بين لوائح المحاسبة القضائية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ووفقًا لدراسة (Brennan, 2014) فإن المحاسبة القضائية في أيرلندا بشكل كبير أقل تنظيمًا مما هي عليه في الولايات المتحدة وربما يمكن مقارنتها ببلدان أخرى مثل كندا والمملكة المتحدة وأستراليا. وبالمقارنة، فإن مهنة المحاسبة القضائية متأصله في الولايات المتحدة وكندا (Gosselin, 2014). وفي عام 1989 تم إنشاء أول هيئة محاسبة قضائية مهنية ومنظمة في الولايات المتحدة، وهي جمعية لمدققي الإحتيال المعتمدين (ACFE)، والتي أصدرت معاييرها الأولى في عام 1991، والتي تهدف إلى تسهيل فاحصي الإحتيال المعتمدين في تعاقداتهم المتعلقة بالإستقلالية، والموضوعية، والمؤهلات، والعناية المهنية الواجبة في فحص الإحتيال والسرية. أعقب ظهور (ACFE) ظهرت العديد من هيئات المحاسبة القضائية الأخرى في الولايات المتحدة مثل (ACFS) و (ABFA) (Huber, 2014). ومع ذلك، لا توجد منظمة واحدة يتم تنظيمها بموجب قانون اتحادي أو قانون خاص بالولاية، فهم أحرار في إصدار الشهادات ووضع معايير العضوية الخاصة بهم (Huber, 2014).

7.3 الحاجة للسيطرة على ممارسة المهنة. هناك إختلاف فيما يتعلق بالمؤهلات المطلوبة للمحاسبين القضائيين داخل البلدان (Howieson, 2018). حيث أشارت دراسة (Hegazy et al., 2017) بأنه لا يوجد

قانون محدد يتحكم في مؤهلات ومتطلبات الالتحاق بمهنة المحاسبة القضائية في المملكة المتحدة، ولا حتى الترخيص الذي يتطلب فحصاً من قبل الجهات المعنية. إلى جانب ذلك، تظل المشكلة نفسها في باقي الدول مثل أيرلندا وأستراليا (Brennan, 2014; Van Akkeren & Tarr, 2014). كما يدعي العديد من الممارسين أنهم قد مارسوا مهنة المحاسبة القضائية دون أي مؤهلات رسمية. لذلك، يمكن لأي شخص المطالبة بلقب محاسب قضائي. وبالتالي، تُترك مهنة المحاسبة القضائية مفتوحة للخبراء غير العاملين في مجال المحاسبة (Van Akkeren et al., 2013)، وغياب السيطرة على دخول المهنة. كما أشارت دراسة (Crumbley et al., 2004) إلى عدم وجود معايير شاملة أو قواعد مقبولة بشكل عام تحكم مهنة المحاسبة القضائية في العالم، على الرغم من أن فهم هذه المشكلة يستغرق أكثر من 25 عاماً، ولم يتم حلها بعد.

8.3 قلة الأبحاث العلمية والمجلات البحثية المتخصصة. يركز معظم الباحثين والمهتمين بالمحاسبة القضائية على النهج الضيق للمحاسبة القضائية (Howieson, 2018)، والذي يأخذ في الاعتبار بشكل أساسي مواضيع التحقيق في ظاهرة نقشي الغش والاحتيال. وبالتالي، تواجه المحاسبة القضائية مشكلة حقيقية في التطور كنظام ومهنة (Huber & DiGabriele, 2015). إلا أن هناك مساهمات بحثية ساهمت في تطوير المحاسبة القضائية فمن بين هذه المساهمات النظرية البارزة في مجال الأبحاث التطبيقات للمحاسبة القضائية وهي نظرية مثلث الإحتيال (fraud triangle theory) التي تم تطويرها لاحقاً بإضافة العنصر الرابع لتصبح ما يعرف باسم نظرية الماس الإحتيالية (fraud diamond theory) (Huber & DiGabriele, 2015). ومع ذلك، هناك حاجة إلى التوسع في المزيد من استخدام النظريات المختلفة في أبحاث المحاسبة القضائية (Huber & DiGabriele, 2015). كما يشير (Huber & DiGabriele, 2015) إلى أن الأساليب الكمية تشكل أكبر نسبة من طرق البحث المنشورة في مجلات المحاسبة القضائية. كما أنه في حالة الإفتقار إلى وجود مساهمات نظرية ومنهجية لبحوث المحاسبة القضائية يعنى وجود نقص في دوريات محاسبة قضائية متخصصة.

9.3 الحاجة إلى ممارسين ومعلمين مؤهلين تأهيلاً عالياً. قام العديد من الباحثين بدراسة المهارات المطلوبة للمحاسبين القضائيين (Howieson, 2018; McMullen & Sanchez, 2010). حيث هدفت دراسة (McMullen & Sanchez, 2010) لفحص المهارات الأولية ومتطلبات التعليم ومتطلبات التدريب للمحاسبين القضائيين. وتوصلت الدراسة إلى أن المهارات التحليلية ومهارات الكمبيوتر ومهارات التحقيق والأدوار القانونية مهمة لمحاسبين المحاسبة القضائية، حيث يجب على المدربين مراعاة هذه المهارات عند تصميم مناهج المحاسبة القضائية. وبالتالي يمكن للطلاب الدارسين الحصول على معلومات ذات قيمة علمية ومهنية. إن العثور على مدربين مؤهلين لتدريس المحاسبة القضائية ليس بالمهمة السهلة لمسؤولي الجامعات والمعاهد المتخصصة. فهناك عدة أسباب أدت إلى تعقيد إيجاد مدربين مؤهلين لتدريس المحاسبة القضائية والتي منها: السبب الأول: أن المحاسبة القضائية تحتوي على مجموعة واسعة من الخدمات التي تحتاج إلى مدرب متخصص (Souza, 2017)، وفي بعض الحالات تحتاج إلى فريق من المدربين المتخصصين. وهذا يتطلب توفر بعض السمات القائمة على العمل والفردية من قبل ممارسي المحاسبة القضائية، وبشكل

متبادل مع مجموعة واسعة من الكفاءات المتطورة. والتي تستند خدمات المحاسبة القضائية على توقعات مفيدة للكفاءات القائمة على العمل مثل مهارات الاتصال الشفوي والكتابي والمهارات التكنولوجية والتحليلية (Van Akkeren et al., 2013). والسبب الثاني: الحاجة إلى ممارسين مؤهلين تأهيلاً عالياً وهذا يكلف الكثير بالنسبة للعديد من المؤسسات.

وفى ضوء ما سبق يرى الباحث بأن وظيفة المحاسب القضائي أصبحت عنصراً أساسياً في عالم الشركات والمؤسسات الحكومية. مع مرور الوقت سيكون هناك المزيد من الإهتمام بوجود محاسب قضائي دائم على مراقبة الموظفين. أيضاً سيكون هناك المزيد من الشركات المخصصة المهتمة بجوانب المحاسبة القضائية على سبيل المثال الملكية الفكرية، والمسؤولية عن المنتجات، وانتهاكات الضمان، وإنقطاع الأعمال وهي ليست سوى عدد قليل من المجالات المتخصصة التي يمكن أن يركز محاسبو المحاسبة القضائية أعمالهم فيها. ومع استخدام التقنيات الحديثة الرقمية وأجهزة الكمبيوتر المتطورة والعديد من البرامج أدى إلى تقليل عدد الأفراد في قسم المحاسبة في العديد من الشركات. وقد أدى ذلك إلى تقليل الضوابط الداخلية في العديد من المؤسسات مما يسهل عمليات السرقة والإحتيال. وهنا يجب التنويه إلى ضرورة إمتلاك المحاسب القضائي خصائص ومهارات معينة، ودوره في الحد من عمليات الغش والإحتيال، كذلك يجب أن يكون هناك دور ومسؤولية للجامعات والمعاهد المتخصصة في إعداد المحاسب المستقبل وإعداد برامج خاصة لتأهيل المحاسبين لمقابلة إحتياجات المهنة المستقبلية لاختلاف مهارات المحاسب القضائي عن مهارات المدقق القانوني والمحاسب المالي.

4. نتائج الدراسة والتوصيات والدراسات المستقبلية

1.4 النتائج

- يهدف هذا الجزء إلى عرض خلاصة الدراسات النظرية وما تناوله الباحثون، فضلاً تطبيق النتائج التي يتم التوصل إليها في الواقع العملي والتوصية بعدد من التوصيات على النحو التالي:
1. استناداً إلى مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة وتحليل هذه الدراسة، تعد المحاسبة القضائية مجالاً له العديد من التطبيقات العلمية والمهنية. ومنذ ظهور مجالات المحاسبة والتدقيق وطبيعتها متعددة التخصصات، فإن المحاسبة القضائية تجمع بين المعرفة المالية والتكنولوجية والقضائية والإستقصائية (Howieson, 2018; Hegazy et al., 2017).
 2. بسبب الأزمات المالية وإنهيارات الشركات العالمية الكبرى، وتورط بعض شركات التدقيق الكبرى في هذه الانهيارات التي مرت بها إقتصادات العديد من الدول المتقدمة أدى إلى ظهور المحاسبة القضائية بهدف الكشف عن الغش والإحتيال والوقاية منه مستقبلاً، مما أدى إلى تطور المحاسبة القضائية بشكل كبير وتحولها إلى مهنة مستقلة بحد ذاتها.
 3. المعرفة والكفاءات الواسعة التي يتعلمها الطلاب في دورات المحاسبة القضائية تمكنهم من أن يكونوا أكثر إفادة في المجالات التي لن تغطيها دورة المحاسبة التقليدية. وهذا يتضح من خلال نقل المعرفة في مجال المحاسبة القضائية مع المحاسبة والتدقيق لتعزيز قيمة الخدمة التي يمكن تقديمها للعملاء.

- لذلك، فإن الحاجة المتزايدة والطلب على خدمات المحاسبة القضائية والتعليم لها ما يبررها من خلال الفائدة الإضافية التي تضيفها المحاسبة القضائية إلى مهنة المحاسبة وطلاب المحاسبة.
4. هناك العديد من الفرص التي تتوفر لأصحاب المصلحة في ممارسات المحاسبة القضائية مثل الطلاب والمعلمين والممارسين والعملاء. فيما يتعلق بالطلاب، سيكونون قادرين على تعزيز معرفتهم في المحاسبة من خلال مزج معرفتهم المحاسبية بالمعرفة الشاملة للمحاسبة القضائية أو على الأقل مع جزء واحد من معرفة المحاسبة القضائية. على سبيل المثال، قد يكون الطالب الذي يشارك في تعليم المحاسبة القضائية قادراً على استخدام المحاسبة لأغراض الكشف عن الإحتيال أو الشاهد الخبير في الدعاوى القضائية أو الكشف عن الإحتيال في تكنولوجيا المعلومات أو أغراض تقييم الأعمال. وبنفس الطريقة، قد يضيف المعلمون والباحثون قيمة تنافسية إلى مناهجهم المحاسبية من خلال دمج المعرفة المحاسبية القضائية مع طلابهم (Pearson & Singleton, 2008; LaSalle, 2007). فيما يتعلق بالممارسين والعملاء، تزود المحاسبة القضائية ممارسيها بالعديد من الأدوات لتقديم خدمات محددة لن يتم تقديمها من قبل المحاسبين والمدققين. وتعد المجموعة الواسعة من خدمات والتي تقدمها المحاسبة القضائية مفيدة للعملاء، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الإحتيال.
5. بالإضافة إلى وجود سبب آخر جعل المحاسبة القضائية ذات قيمة لأصحاب المصلحة هو أن المحاسبة القضائية تساعد في الحد من مخاطر الإحتيال. كما تشير استطلاعات الرأي حول الإحتيال خلال السنوات الأخيرة إلى أن الشركات والأفراد في جميع أنحاء العالم يعانون كثيراً من الإحتيال (Van Akkeren & Buckby, 2015). لذلك، تم الاعتراف بالمحاسبة القضائية كمهنة مفيدة لردع عمليات الإحتيال وتقليل مخاطر الوقوع كضحية إحتيال.
6. الاتجاهات نحو استخدام التعريف الضيق ونهج التعريف الواسع تزيد من سوء الفهم لماهية المحاسبة القضائية وما يفعله محاسبو المحاسبة القضائية. لذلك، فقد شوهدت المحاسبة القضائية من زوايا مختلفة (Botes & Saadeh, 2018). وبالتالي، فإن المحتوى التعليمي للمحاسبة القضائية يتنوع بشكل كبير وجوهري. حيث اعتمدت بعض الجامعات التعريف الضيق للمحاسبة القضائية. أيضاً، لقد قاموا بتعريض طلابهم حصرياً للتحقيق في الإحتيال كجزء من متطلبات المحاسبة القضائية. بينما هناك جامعات أخرى اعتمدت التعريف الموسع للمحاسبة القضائية بحيث يستخدم طلابها كل أجزاء المحاسبة القضائية (Botes & Saadeh, 2018; Kranacher et al., 2008; Pearson & Singleton, 2008).
7. لابد للمحاسب القضائي وفريقه المساعد من استخدام آليات وتقنيات وأساليب في المجالات القضائية والمحاسبية والتدقيقية الملائمة للكشف عن عمليات الفساد المالي والإداري والحد منها ومن هذه التقنيات أو الآليات مثلاً : تنقيب البيانات وما يطلق عليها "Data Mining"، أو تحليل الرباط الخاص بالعلاقات بين الأشخاص وبين البيانات والمعلومات المالية... إلخ، بهدف التوصل إلى الاستنتاجات اللازمة لمتخذي القرار بكفاءة في الشركات أو المؤسسات.

8. أن مهنة المحاسبة القضائية لم تكتسب زخماً في بعض الدول وخصوصاً العربية منها حتى الآن وأن تطور مهنة المحاسبة القضائية ليس على مستوى كبير وأنه لا يوجد برنامج لمكافحة الإحتيال المالي والإحتيال في البيئة الرقمية، ويتم تلبية الحاجة بالطرق التقليدية.

2.4 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة من الناحية النظرية وتحقيقاً لأهدافها، يمكن عرض مجموعة من التوصيات لتحسين تعليم ومهنة المحاسبة القضائية أهمها ما يأتي:

1. تعزيز المستوى المهني للمحاسبة القضائية من خلال إنشاء جامعات متخصصة في تقديم برامج المحاسبة القضائية وتفعيل دورها، والتركيز على مواكبة التكنولوجيا لكشف القضايا الإحتيالية المتقدمة التي قد تحدث في بيئة المعلومات.

2. الحفاظ على جودة عالية لخدمات المحاسبة القضائية من خلال التحكم في الدخول إلى مهنة المحاسبة القضائية.

3. تحسين جودة تعليم المحاسبة القضائية من خلال تطوير تعليم متنسق يتوافق مع العمل الحقيقي للمحاسبة القضائية.

4. الارتقاء بمخرجات البحث ذات الصلة بالمحاسبة القضائية من خلال تشجيع الباحثين على الإنخراط في هذا المجال وإصدار مجلات بحثية جديدة في مجال المحاسبة القضائية.

5. تعزيز سمعة المحاسبة القضائية كمهنة من خلال زيادة الاعتراف بها من قبل الجمهور من خلال تقديم ورش عمل تعزز الوعي العام بالإحتيال وعواقبه على المجتمع وكيف يمكن للمحاسبين القضائيين المساعدة في ردع مخاطر الإحتيال.

3.4 دراسات مستقبلية مقترحة

تظهر المحاسبة القضائية كمجال للمعرفة، حيث لا تزال العديد من الجوانب بحاجة إلى مزيد من الاستكشاف. ومن ثم، إتمدت هذه الدراسة طريقة مراجعة الأدبيات المحاسبية والمعرفية لفهم العناصر الأساسية التي تشمل مهنة المحاسبة القضائية والتعليم ودورها في الكشف عن الإحتيال والفساد والحد منه. تمهد هذه الدراسة إلى مرحلة مستقبلية لمزيد من إجراء الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع المهم. ويمكن تعزيز الدراسة من خلال إجراء دراسة تجريبية تطبيقية لفهم أفضل لدور المحاسبة القضائية في المجال المهني والتعليمي لمكافحة الإحتيال المالي. علاوة على ذلك، يمكن للباحثين المستقبليين المساهمة في المزيد من التحليل حول فهم المحاسبة القضائية الرقمية، لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالأعمال التنموية والإجتماعية والإقتصادية من خلال أدوات المحاسبة القضائية المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو عمارة، مصطفى محمد جمعة، الحركان، أحمد بن عبدالكريم. (2019). تقييم كفاءة المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، الجزء 6، العدد 3، الصفحات 427-447.
- السيسي، نجوى احمد. (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية - دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 1، يناير، الصفحات 33-65.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdullahi, R., & Mansor, N. (2018). Fraud prevention initiatives in the Nigerian public sector. *Journal of Financial Crime*, 25(2), 527-544. doi: 10.1108/JFC-02-2015-0008.
- Augustine, E.A., & Uagbale-Ekatah, R.E. (2015). The growing relevance of forensic accounting as a tool for combating fraud and corruption: Nigerian experience. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5, 71-77.
- Alshurafat, H., Beattie, C., Jones, G., & Sands, J. (2019). Forensic accounting core and interdisciplinary curricula components in Australian universities: analysis of websites. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 11(2), 353-365.
- Arslan, Ö. (2020). The forensic accounting profession and the process of its development in the world. *Contemporary Issues in Audit Management and Forensic Accounting*, Emerald Publishing.
- Blythe, S., & Goodpasture, J.E. (2019). Nursing home fraud schemes: forensic accounting lessons from litigation. *International Journal of Healthcare Management*, 14(1), 91-98. doi: 10.1080/20479700.2019.1616138.
- Botes, V., & Saadeh, A. (2018). Exploring evidence to develop a nomenclature for forensic accounting. *Pacific Accounting Review*, 30(2), 135-154. doi: 10.1108/PAR-12-2016-0117.
- Boyd, D.T., Boyd, S.C., & Berry, P. (2009). A primer for accounting certification: complete analysis of the process with listing of sources. *American Journal of Business Education*, 2(7), 83-96.
- Brennan, N.M. (2005). Accounting expertise in litigation and dispute resolution. *Journal of Forensic Accounting*, 2, 13-35.
- Brennan, N.M. (2014). Forensic accounting in a constitutional parliamentary democracy: The case of Ireland. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 6(3), 62-97.
- Brickner, D.R., Mahoney, L.S., & Moore, S.J. (2010). Providing an applied-learning exercise in teaching fraud detection: a case of academic partnering with IRS Criminal

- Investigation. Issues in Accounting Education, 25(4), 695–708, doi: 10.2308/iace.2010.25.4.695.
- Carbon Black (2020). Amid COVID-19, global orgs see a 148% spike in ransomware attacks finance industry heavily targeted, 15 April. Retrieved from <https://blogs.vmware.com/security/2020/04/amid-covid-19-global-orgs-see-a-148-spike-in-ransomware-attacks-finance-industry-heavily-targeted.html>
- Carpenter, T.D., Durtschi, C., & Gaynor, L.M. (2011). The incremental benefits of a forensic accounting course on skepticism and fraud-related judgments. Issues in Accounting Education, 26(1), 1–21. doi: 10.2308/iace.2011.26.1.1.
- Chiang, J. (2013). Accountants uncover opportunity in forensics. Media Center RSS. Retrieved from <http://www.ibisworld.com/media/2013/08/21/accountants-uncover-opportunity-inforensics/>
- Collins, (2022). Forensic. Retrieved from <https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/forensic>
- Crumbley, L. (2019). Forensic accounting is more than just fraud. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/338084263_Forensic_Accounting_Is_More_Than_Just_Fraud (Accessed 12 December 2021).
- Crumbley, L., Rezaee, Z., & Elmore, R.C. (2004). Forensic accounting education: a survey of academicians and practitioners. Journal of Forensic Accounting, 11(2), 181–202.
- Curtis, G.E. (2008). The model curriculum in fraud and forensic accounting and economic crime programs at Utica college. Issues in Accounting Education, 23(4), 581–592. doi: 10.2308/iace.2008.23.4.581.
- DiGabriele, J.A., & Lohrey, P.L. (2016). The valuation of economic damages: a case study for the forensic accountant. Journal of Forensic and Investigative Accounting, 8(2), 338–348.
- Domino, M.A., Giordano, G., & Webinger, M. (2017). An investigation of the factors that impact the perceived value of forensic accounting certifications. Journal of Forensic and Investigative Accounting, 9(1), 637–653.
- Dreyer, K. (2014). A history of forensic accounting ‘Grand Valley State University ‘Honors project. Undergraduate Research and Creative Practice. Retrieved from <https://scholarworks.gvsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1339&context=honorsprojects>
- Enofe, A.O., Ekpulu, G.A., & Ajala, T.O. (2015). Forensic accounting and corporate crime mitigation. European Scientific Journal, 11(7), 167–180.
- FBI. (2008). Mortgage Fraud Report “Year in Review”. Retrieved from <https://www.fbi.gov/stats-services/publications/mortgage-fraud-2008>.
- Financial Services Information Sharing and Analysis Center (2020). High risk domains with a Covid-19 and financial theme, 16 April.

- Google (2020). Protecting businesses against cyber threats during COVID-19 and beyond, 16 April.
- Gosselin, M. (2014). Forensic accounting in Quebec: the context of a distinct society in Canada. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 6(3), 48-61.
- Grubb, F. (2017). Colonial Virginia's paper money regime, 1755-74: a forensic accounting reconstruction of the data. *Historical Methods: A Journal of Quantitative and Interdisciplinary History*, 50(2), 96-112. doi: 10.1080/01615440.2016.1256241.
- Hao, X. (2010). Analysis of the necessity to develop forensic accounting in China. *International Journal of Business and Management*, 5(5), 185-187.
- Hayes, A. (2021). The biggest stock scams of recent time. Retrieved from <http://www.investopedia.com/articles/00/100900.asp>.
- Hegazy, S., Sangster, A., & Kotb, A. (2017). Mapping forensic accounting in the UK. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 28, 43-56, doi: 10.1016/j.intaccudtax. 2016.12.004.
- Heitger, L.E., & Heitger, D.L. (2008). Incorporating forensic accounting and litigation advisory services into the classroom. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 561-572, doi: 10.2308/iace.2008.23.4.561.
- Honigsberg, C. (2020). Forensic accounting. *Annual Review of Law and Social Science*, 16. doi: 10.1146/annurev-lawsocsci-020320-022159.
- Howieson, B. (2018). What is the 'good' forensic accountant? A virtue ethics perspective. *Pacific Accounting Review*, 30(2), 155-167, doi: 10.1108/PAR-01-2017-0005.
- Huber, W. (2012). Is forensic accounting in the United States becoming a profession? *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 4(1), 255-284.
- Huber, W. (2014). What is the value of multiple certifications in forensic accounting? *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 7(2), 113-143.
- Huber, W., & DiGabriele, J.A. (2015). Topics and methods in forensic accounting research. *Accounting Research Journal*, 28(1), 98-114, doi: 10.1108/ARJ-08-2014-0071.
- Insurance Information Institute (2021). Background on: Insurance fraud. Retrieved from <file:///C:/Users/User/Downloads/final-hd-20220118122932.pdf>.
- Jones, C.G., & Dosanjh-Zucker, K. (2018). Using a forensic accounting novel to increase student engagement with accounting ethics and the profession. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 10(2), 250-257.
- Kasum, A. S. (2009). The relevance of forensic accounting to financial crimes in private and public sectors of third world economies: A study from Nigeria (April 15, 2009). *Proceedings of The 1st International Conference on Governance Fraud Ethics and Social Responsibility*, June 11-13, 2009.

- Kohn, M. (2014). Finding the hidden cash of a real estate developer. *American Journal of Family Law*, 28(3), 117–118.
- Kramer, B., Seda, M., & Bobashev, G. (2017). Current opinions on forensic accounting education. *Accounting Research Journal*, 30(3), 249–264. doi: 10.1108/ARJ-06-2015-0082.
- Kranacher, M.-J., Morris, B.W., Pearson, T.A., & Riley, R.A. Jr (2008). A model curriculum for education in fraud and forensic accounting. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 505–519. doi: 10.2308/iace.2008.23.4.505.
- Kresse, W.J. (2008). The Saint Xavier University graduate program in financial fraud examination and management. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 601–608. doi: 10.2308/iace. 2008.23.4.601.
- LaSalle, R.E. (2007). Effects of the fraud triangle on students' risk assessments. *Journal of Accounting Education*, 25(1-2), 74–87. doi: 10.1016/j.jaccedu.2007.03.002.
- Lee, C.C., Cefaratti, M., & Rose-Green, E. (2015). The incremental benefit of a forensic accounting course to creativity. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 8(1), 157–167.
- Lehmann, C.M. (2015). Asset misappropriation schemes: short cases for use in the classroom. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 7(2), 340–362.
- Louwers, T.J. (2015). The past, present, and future (?) of crime-related forensic accounting methodology. *Accounting Research Journal*, 28(1), 4–9. doi: 10.1108/ARJ-04-2015-0047.
- Manning, George A. (2005). *Financial Investigation and Forensic Accounting*, 2nd ed. Taylor & Francis Group.
- McMullen, D.A. and Sanchez, M.H. (2010). A preliminary investigation of the necessary skills, education requirements, and training requirements for forensic accountants. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 2(2), 30–48.
- Mehta, A., & Bhavani, G. (2017). Application of forensic tools to detect fraud: the case of Toshiba”, *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 9(1), 692–710.
- Nawawi, A., & Salin, A.S.A.P. (2018). Whistle blowing intentions—evidence from Malaysian PLC. *International Journal of Law and Management*, 60(5), 1111–1125. doi: 10.1108/IJLMA04-2017-0096.
- Oberholzer, C. (2002). Quality management in forensic accounting. The Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria Research Report, Johannesburg, South, Africa, November. Retrieved from <https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.852.3195&rep=rep1&type=pdf>
- Owolabi, S.A., Dada, S.O., & Olaoye, S.A. (2013). Application of forensic accounting technique in effective investigation and detection of embezzlement to combat corruption in Nigeria. *Unique Journal of Business Management Research*, 1(4), 65–70.

- Ozili, P.K. (2020). Advances and issues in fraud research: a commentary. *Journal of Financial Crime*, 27(1), 92–103. doi: 10.1108/JFC-01-2019-0012.
- Ozkul, F.U., & Pamukc, A. (2012). *Fraud detection and Forensic Accounting*, Istanbul, Turkey.
- Pacini, C, Paterson, J., & Ghahramani, S. (2011). The Uncertain Liability of Accountants and Other Professionals in Securities Fraud Cases: The Shifting Sands of Central Bank. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 3(3), 46–67.
- Pearson, T.A., & Singleton, T.W. (2008). Fraud and forensic accounting in the digital environment. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 545–559. doi: 10.2308/iace.2008.23.4.545.
- Ramos, M.M., Sanchez Medina, A.J., & Blazquez Santana, F. (2019). Research topics in accounting fraud in the 21st century: A state of the art. *Sustainability*, 11(6), 1570. doi: 10.3390/su11061570.
- Rasey, M. (2009). History of forensic accounting. Retrieved from http://www.ehow.com/about_5005763_historyforensic-accounting.html.
- Rezaee, Z., & Wang, J. (2019). Relevance of big data to forensic accounting practice and education. *Managerial Auditing Journal*, 3(3), 268–288. doi: 10.1108/MAJ-08-2017-1633.
- Rezaee, Z., Lo, D., Ha, M., & Suen, A. (2016). Forensic accounting education and practice: Insights from China. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 8(1), 106–119.
- Robert, S. (1960). *Kreuger Genius and Swindler*. First Edit. Alfred A Knopf, New York & London.
- Sahdan, M.H., Cowton, C.J., & Drake, J.E. (2020). Forensic accounting services in English local government and the counter-fraud agenda. *Public Money and Management*, 40(5), 380–389, doi: 10.1080/09540962.2020.1714208.
- Salinger, L. M. (2013). *Encyclopedia of White-Collar and Corporate Crime*. 2nd ed. Thousand Oaks; New Delhi; London and Singapore: SAGE Publications.
- Sanchez, M.H. (2012). The role of the forensic accountant in a Medicare fraud identity theft case. *Global Journal of Business Research*, 6(3), 85–92.
- Seda, M., & Kramer, B.K.P. (2008). The emergence of forensic accounting programs in higher education. *Management Accounting Quarterly*, 9(3), 15–23.
- Seda, M., & Kramer, B.K.P. (2014). An examination of the availability and composition of forensic accounting education in the United States and other countries. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 6(1), 1–46.
- Seda, M., & Kramer, B.K.P. (2015). A comparison of US forensic accounting programs with the national institute of justice funded model curriculum. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 7(2), 144–177.

- Singleton, T.W., Singleton, A.J., Bologna, G.J., & Lindquist, R.R.J. (2006). *Fraud Auditing and Forensic Accounting*, 3rd. Edition, New York: John Wiley & Sons, Inc.
- Smith, G.S., & Crumbley, D.L. (2009). How divergent are pedagogical views toward the fraud/forensic accounting curriculum? *Global Perspectives on Accounting Education*, 6, 1-24.
- Souza, J.L. (2017). Using the classroom to assist students to find their fit in the forensic accounting profession. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 9(1), 724-735.
- Tarr, J.A., Van Akkeren, J., & Buckby, S. (2016). Forensic accounting: professional regulation of a multi-disciplinary field. *Australian Business Law Review*, 44(3), 204-215.
- Tiwari, R.K., & Debnath, J. (2017). Forensic accounting: a blend of knowledge. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 25(1), 73-85, doi: 10.1108/JFRC-05-2016-0043.
- Tschakert, N., Needles, Jr.B., & Holtzblatt, M. (2006). The red flags of fraud: Internal auditors' knowledge of the business makes them ideal candidates to detect unethical behaviors. *Internal Auditor*, 73,(5), 60+.
- Tucker. (2011). Introduction to forensic and investigative accounting. *Forensic and Investigative Accounting* (pp. 5-8). Chicago: CCH Group.
- Van Akkeren, J., & Buckby, S. (2015). Perceptions on the causes of individual and fraudulent co-offending: views of forensic accountants. *Journal of Business Ethics*, 146(2), 383-404, doi: 10.1007/s10551-015-2881-0.
- Van Akkeren, J., & Tarr, J.A. (2014). Regulation, compliance and the Australian forensic accounting profession. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 6(3), pp. 1-26.
- Van Akkeren, J., Buckby, S., & MacKenzie, K. (2013). A metamorphosis of the traditional accountant: an insight into forensic accounting services in Australia. *Pacific Accounting Review*, 25(2), 188-216, doi: 10.1108/PAR-06-2012-0023.
- Williams, J.W. (2006). Private legal orders: Professional markets and the commodification of financial governance. *Social and Legal Studies*, 15(2), 209-235. doi: 10.1177/0964663906063575.
- Yang, C.H., & Lee, K.C. (2020). Developing a strategy map for forensic accounting with fraud risk management: an integrated balanced scorecard-based decision model. *Evaluation and Program Planning*, 80, 101780.
- Yogi Prabowo, H. (2013). Better, faster, smarter: developing a blueprint for creating forensic accountants. *Journal of Money Laundering Control*, 16(4), 353-378. doi: 10.1108/JMLC-05-2013-0017.